الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسير **ميدان علوم إقتصادية، تجارية وعلوم التسير**

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير **شعبة: العلوم التجارية**

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة

- مساني سمية

-بوجحيش سهام

تحت عنوان:

دراسة تغيرات معدل نمو الإقتصاد العالمي(2002-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

إسم ولقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
أ.د.مداني بن شهرة	أستاذ تعليم العالي	رئيسا
أ.د سدي علي	أستاذ تعليم العالي	مشرفا ومقررا
د بلعجين خالدية	استاذة محاضر قسم-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطاءك انه لايسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها.

إلى التي لم أجد كلمة توفي حقها وكلمات جازت على الايام بكيت في حضنها، إلى منبع المواصلة وتحدي الصعاب من وقفت إلى جانبي في الصراء والضراء إلى أغلى ام في الكون.

إلى الذي علمني ان الحياة كفاح ونضال ،إلى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان إلى من كلله الله بالهيبة والوقار،احمل اسمه بكل افتخار ابي الغالي حفظه الله.

والى الاعمدة التي اضل ارتكز عليها وخاصة اختي رحمها الله "منيرة".

إلى كل النفوس الطيبة التي وقفت إلى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع، إلى كل اقاربي والاصدقاء والأحباب وكل رفقاء الدراسة"أسماء بن قيلة، مبارك إيمان.

وفي الاخير ارجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

سمية

الاهداء

وقفت وقفة إحترام وإجلال لولدي العزيزان اللذان سهرا اليالي ليبثوا اليقين في قلوبنا

وايضا زميلتي مساني سمية التي كانت الاخت التي لم تلدها أمي وايضا صديقتي عبير وفاطمة وكل زملائي الاعزا شكرا لكم

سهام

الشكر

قد تغيب اللغة وتتوارى حيث يكون رد الجميل لعظام النفوس وأصحاب الفضائل والشيم كدأب أستاذنا المحترم"سدي سيد علي" الذي لم يبخل علينا بتتويجاته واعطانا من وقته الثمين، ولم يبخل علينا بأية معلومة صغيرة كانت او كبيرة رغم انشغالاته الكثيرة،فلم تمنعه من الإطلاع على مسودة المذكرة، والتي لايسعنا الا ان تقول:

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون لإيجاز هذه الرسالة من كافة اخواتي في الله واساتذتنا المحترمين،

فجزاهم الله عنا وعن جميع المسلمين وعن العلم وطلابه خير الخبراء فيهم جميعا تتقدم بخالص الشكر.

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــــــــــــوى	صفحة
الاهداء	
الشكر	
مقدمة	أ-ج
ا***لفصل الأول: الإطار النظري لمعدل النمو الإقتصادي***	
تمهيد	6
المبحث الأول:ماهية معدل النمو الاقتصادي	7
المطلب الأول: تعريف معدل النمو الاقتصادي	7
المطلب الثاني: حساب معدل النمو الاقتصادي	8
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على معدل النمو النمو الاقتصادي	8
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	9
المطلب الأول: نظرية أدم سميث	10-9
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية	12-10
المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلية الجديدة	14-12
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	14
المطلب الاول: نموذج هارود دومر للنمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني: نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي	15
المطلب الثالث: نموذج سولو للنمو الاقتصادي	19-15
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتغيرات نمو الاقتصاد العالمي(2002-2022)	
تمهيد	22
المبحث الأول: التعريف بالتقارير الدولية للنمو الاقتصادي	23
المطلب الأول: تعريف تقرير صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصادي	24-23
المطلبب الثاني: تعريف تقرير البنك العالمي للنمو الاقتصادي	24
المبحث الثاني: المعدلات الحقيقة لنمو الاقتصاد العالمي(2022-2022)	25
المطلب الأول: معدلات النمو الحقيقة للاقتصاد العالمي (2002-2011)	28-25
المطلب الثاني: معدلات النمو الحقيقة للاقتصاد العالمي (2012-2022)	32-29
المبحث الثالث: تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لأفاق للنمو	32

المطلب الأول: أفاق االنمو حسب صندوق النقد الدولي	37-32
المطلب الثاني: أفاق النمو حسب البنك العالمي	43-37
خلاصة الفصل	44
خاتمة	47-46
قائمة المصادر والمراجع	50-49
ملخص	51

قائمة الجداول

العنـــــــــــوان	الصفحة
(1)معدلات النمو الحقيقي(2002-2011)	25
(2)معدلات النمو الحقيقي لـ(2012-2022)	29
(3)توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي	33
(4)توقعات البنك العالمي للنمو العالمي	38

قائمة الأشكال

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
(1) تصورات أدم سميث حول النمو الإقتصادي	10
(2)نموذج سولو سان القاعدي	17
(3)معدلات النمو الحقيقي في العالم ودول المتقدمة والدول النامية(2002-2011)	27
(4)معدلات النمو الحقيقي في العالم ودول المتقدمة والدول النامية (2012-2022)	31
(5) أفاق وتوقعات صندوق النقد الدولي لنمو الإقتصاد العالمي	34
(6) أفاق وتوقعات صندوق النقد الدولي لنمو الإقتصادات المتقدمة	35
(7) وتوقعات صندوق النقد الدولي لنمو الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	36
(8) توقعات البنك العالمي للنمو في الاقتصادات الكبرى	40
(9) انحراف الناتج عن اتجاهات ما قبل جائحة كورونا	41
(10) سيناريوهات النمو المتوقعة لسنة 2023و2024 بحسب البنك الدولي	42

مقدمة

لقد إهتم الباحثون الاقتصاديون بموضوع النمو الإقتصادي ولفترات طويلة،رغم تفاوت التركيز عليه بين فترة واخرى إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الإقتصادية باعتباره يمثل حوصلة الجهود الإقتصادية والغير إقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة، إذ تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وتسعى دول العالم سواء المتقدمة او المتخلفة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

في هذا الصدد يعتبر التباين الواسع في معدلات النمو الإقتصادي الناتج بين البلدان الغنية والفقيرة حقيقة إقتصادية موثقة بشكل جيد من قبل الدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية، فقد استطاعت البلدان التي تملك مستويات عالية الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة وبوتيرة مستدامة، اما بالنسبة للبلدان التي لاتملك مستويات كافية للحفاظ على معدلات نموها فقد وقعت فيما يسمى بالركود او التخلف.

إشكالية الدراسة:

ففي هذه الدراسة سنبحث عن مفهوم معدل النمو الإقتصادي والتعرف على اهم التقارير والتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي للنمو وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تغير معدل نمو الاقتصاد العالمي في الفترة الممتدة بين(2002_2022) ؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية نبرز التساؤلات التالية:

- مامفهوم النمو الإقتصادي ومعدل النمو الإقتصادي؟
- ماهي اهم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي؟
- ماهي سيناريوهات النمو العالمي بحسب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؟

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة على:

- معرفة ماهية معدل النمو الإقتصادي والنمو الإقتصادي
- معرفة اهم النظريات النفسرة للنمو مع نماذجه
- التعريف بالتقارير الدولية للنمو الاقتصادي
- آفاق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للنمو
- تحليل السيناريوهات الواردة في تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي: تم توضيف على هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة في الفصل الأول والذي تناول مفهوم النمو ومعدل النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.

المنهج التحليلي: اعتمدنا في هذا المنهج في الفصل الثاني بدراسة تغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي منذ سنة 2002 الى2022 م، كما اعتمدنا على البيانات والجداول والإحصاءات وتحليلها.

أسباب اختيار الدراسة:

تم إختيار هذا الموضوع وفق العديد من الاسباب التي ندرجها في النقاط التالية:

أسباب موضوعية:

- نظرا لتزايد الاهتمام بالنمو الإقتصادي والدور الذي يلعبه في كل دولة من دول العالم.
- معرفة توقعات المؤسسات الإقتصادية للنمو.

أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة الموضوع.
- نظرا لإنتماءه لتخصص الذي ندرسه.

حدود الدراسة:

- حدود مكانية: شملت هذه الدراسة تغيرات معدل نمو الاقتصاد عبر العالم
- حدود زمانية: الفترة الممتدة بين 2002-2022م.

محتويات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين،الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي حيث سيقدم الفصل الأول الإطار النظري لمعدل النمو الإقتصادي من خلال ثلاثة مباحث معنونة كالتالي ماهية معدل النمو الإقتصادي، النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي، نماذج النمو الإقتصادي على التوالي.

في حين سنتطرق في الفصل الثاني إلى دراسة تغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي في الفترة الممتدة بين 2002.2022 مقسمة إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول التعريف بالتقارير الدولية، المبحث الثاني المعدلات الحقيقة لنمو الإقتصاد العالمي، المبحث الثالث تقرير آفاق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

اهمية الدراسة:

دراسة نمو الاقتصاد العالمي ذات اهمية بالغة لعدة أسباب:

اولا: فإنها تساعد في فهم الصحة العامة للاقتصاد العالمي بما فيه ذالك نقاط القوة والضعف، وهذا لمعرفة السياسات الإقتصادية والاعمال التجارية.

ثانيا: يمكن أن تساعد دراسة نمو العالم في تحديد أنماط والاتجاهات التي يمكن أن تؤثر على توقعات النمو الاقتصادي المستقبلي عن طريق فهم العوامل التي تسهم في النمو الإقتصادي او الانحدار،ويمكن للصانعين للسياسة والمستثمرين التنبؤ بالأحداث الإقتصادية المستقبلية واتخاذ الإجراءات المناسبة

ثالثا:تساعد الدراسة على تحديد المخاطر والتحديات التي قد تهدد الاستقرار الإقتصادي من خلال فهم هذه المخاطر.

وبشكل عام فإن دراسة نمو الاقتصاد العالمي له اهمية بالغة حيث يساعد على توجيه السياسة الاقتصادية وتحديد الأنماط والاتجاهات وتحديد الفرص والتحديات وتخفيف المخاطر وتعزيز التعاون الدولي والاستقرار.

الدراسات السابقة:

على حد علمنا لم نجد اي مواضيع او دراسات مشابهة لموضوعنا،اذا سوف ندرس تغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي منذ (2002 الى2022).

- أغلب المراجع موجودة بالغات الأجنبية خاصة الانجليزية.

صعوبات الدراسة:

- عند قيامنا بالبحث واجهنا العديد من العراقيل والصعوبات تتمثل اهمها في اختلاف الإحصائيات وصعوبة الحصول على الوثائق الضرورية للدراسة.
- أغلب المراجع موجودة بالغات الأجنبية خاصة الانجليزية.

الفصل الأول

الإطار النظري لمعدل النمو الإقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لمختلف الدول، فهو يعتلي هرم الأهداف للسياسات الإقتصادية باعتباره يمثل حوصلة الجهود الإقتصادية والغير إقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة وفي ها الفصل سنحاول التعرف على معدل النمو الإقتصادي وبعض عناصره وأهم النظريات المفسرة للنمو ونماذجه .

وبالتالي سيتناول هذا الفصل ثلاثة نقاط كل مبحث يحتوي على 3 مطالب موضحة كمايلي:

- **المبحث الأول:** ماهية معدل النمو الإقتصادي
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي.
- **المبحث الثالث:**نماذج النمو الإقتصادي.

المبحث الأول : ماهية معدل النمو الإقتصادي

يعتبر معدل النمو الإقتصادي من اهم المؤشرات التي تسعى كل دولة سواء متقدمة او متخلفة إلى رفعه إلى اقصى حد، ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف معدل النمو الإقتصادي وأهم عوامله، وأهم نظريات النمو الإقتصادي.

المطلب الأول :تعريف معدل النمو الأقتصادي

1/تعريف النمو الأقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين، ومن بين هاته التعاريف نذكر ما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عادة هو مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإنّ أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمواقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

– يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى التي تسعى إليه كافة الدول في العالم، وذلك لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، أي أنّ النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل القومي، بل لابد من حدوث زيادة في دخل الفرد ،الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية بل لابد أن تكون زيادة حقيقية بمعنى لابد من أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار (محارب، 2001، صفحة 148)

–النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن (محمد، 1997، صفحة 342)

2/ تعريف معدّل النمو الاقتصادي:

معدل النمو الاقتصادي بالإنجليزية: (Economic Growth Rate) هو المعدّل خلال السنة الذي يزيدفيه دخل قطاع صناعي معين أو دولة ما، وعندما يتغير هذا المعدّل بسبب تأثير التضخم يُصبح اسمه النمو الاقتصادي الحقيقي، أمّا إذا حدث انخفاض في معدّل النمو يؤدي ذلك إلى ظهور ركود اقتصادي، ويُعرف معدّل النمو الاقتصادي بأنه مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنية متنوعة من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من إلى آخر.

المطلب الثاني :حساب معدل النمو الإقتصادي

قانون حساب معدّل النمو الاقتصادي: هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الجديد والناتج المحلي الإجمالي القديم، مقسوماً على الناتج المحليالإجمالي القديم، ويُرمز إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام برمز (GDP) وهو اختصار للمصطلح الإنجليزي (Gross Domestic Product)، ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:

Economic Growth = GDP2 − GDP1 / GDP 1

تفسير القانون: معدّل النمو الاقتصادي (Economic Growth) يساوي طرح الناتج المحلي الإجمالي الجديد (GDP) من الناتج المحلي الإجمالي القديم (GDP)، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي القديم (GDP1).

مثال: إذا ارتفع معدّل الناتج المحلي الإجمالي من 3% في سنة 2016م إلى 6%% في سنة 2017م، فما هو معدل النمو الاقتصادي؟

الحلّ بتطبيق القانون السابق يتم الحصول على نسبة معدّل النمو الاقتصادي، وفقاً للآتي : 6% − 3 / 3% = 1% معدّل النمو الاقتصادي.(chen،2020)

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على معدل النمو الإقتصادي:

يتأثر معدل النمو الاقتصادي للدول بعوامل عديدة، منها:

-**الموارد الطبيعية:** وهي جميع الموارد التي تنتجها الطبيعية والتي تؤثر على النموالاقتصادي بشكل كبير

-**الموارد البشرية** : حيث تؤثر جودة الموارد البشرية، وكمية العمال المدربين على النمو الاقتصادي.

-**تكوين رأس المال** : فإذا زاد رأس المال لكل عامل تزداد الإنتاجية، ممّا يعمل على نمو الاقتصاد.

-**التطور التكنولوجي** : والذي يساعد في نمو الاقتصاد من خلال القدرة على زيادة الإنتاجية، بكمية موارد محدودة، من خلال الأدوات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.(Nitisha 2017)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي.

للنمو الاقتصادي نظريات مختلفة ومتعددة، وتحاول هذه النظريات على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضح شروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقق النمو، وإجاد محددات العامة للنمو ولهذا سوف نذكر أهم النظريات المفسرة للنمو.

المطلب الأول:نظرية ادم سميث(1723-1790)

لقد كان لكتاب ادم سميث تاثيرا كبيرا على الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية لقد كان سميث متفائلا اذ كان يرى بان الشراء العام غير محدود بطبيعته ان تكون الاسواق حرة في توجيه الموارد في تحديد ارباح المنتخبين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة في ارضاء رغبات المستهلكين، واذ اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي وتحقيق النظام والعدالة، وامتنعت على وظع القيود على التجارة الداخلية والخارجية.(عبد المطلب، 2006، ص53)

حيث ان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، حيث بين ادم سميث ان تقسيم العمل هو الاساس لرفع الانتاجية فتخصص العمال في انشطة معينة يجعلهم يستطيعون ان ينتجو كمية اكبر بنفس الجهد المبذول وذالك عن طريق المعدات واللالات المتخصصة، ويؤكد ادم سميث على حاجة الاقتصاد القومي الى التراكم الراسمالي من احل توزيع وتقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الراسمالي بدوره على رغبة الافراد في مجموعهم في تخصص جزء من الموارد الانتاجية التي يمتلكونها من اجل انتاج السلع الانتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية.

واعتقد سميث ان هناك ميل معين في الطبيعة البشرية الى انتاج شي ومبادلته او المقايضة بشى اخر، وهذا يبدو ان جذوره في الاسباب التي اوردها سميث لتبرير اهمية تقسيم العمل، ويكمل ادم سميث تحليله عبر التاكد على ان تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق، وهذا يعني ان السوق الكبير او الاكبر يولد تقسيم عمل اكبر بين الناس، وكذالك بين الشركات، حيث ان تقسيم العمل يولد انتاجية عمل اكبر لكل الشركات.(صلاح الدين، 1966، ص53).

الشكل(1):يوضح تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي:

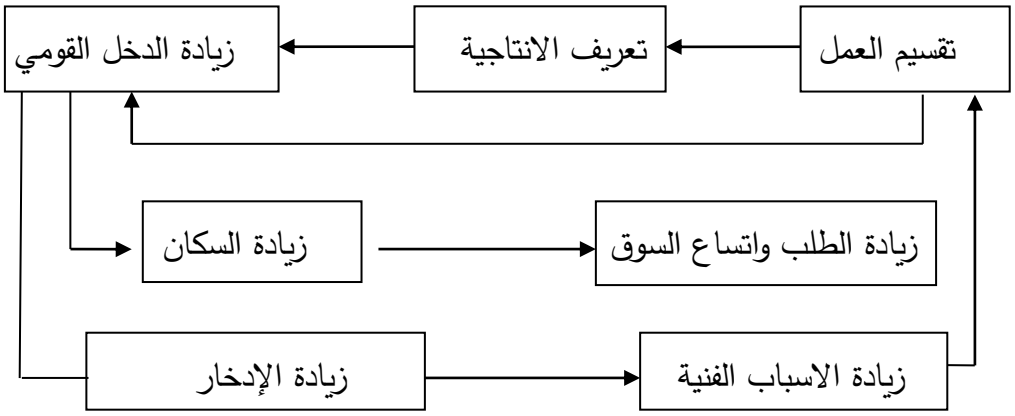

المصدر: سالم النجفي–محمد القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 1988، ص61.

المطلب الثاني :النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي.

لنمو الإقتصادي نظريات مختلفة ومتعددة، إذ تحاول هذه النظريات على مدار التاريخ الإقتصادي أن توضح الشروط الظرورية التي تؤدي إلى تحقيق النمو وإجاد المحددات العامة لنمو ولهذا نستعرض أهم النظريات المفسرة لنمو.

1- النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي :

كان للفكر الإقتصادي الكلاسيكي دور كبري في تطور علم الإقتصاد عموما وإسهام بارز في نظرية النمو الإقتصادي ويقوم تحليل المدرسة الكلاسيكية على أساس نظام إقتصادي يستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود حرية في ممارسة النشاط الإقتصادي بما فيها حرية التجارة، كما يفترض وجود سوق تسوده المنافسة التامة وأن كل الموارد الإقتصادية مشغلة تشغيلا كاملا، وأن الأسعار تتحدد بقوى العرض والطلب، وأن هذه القوى كفيلة بإعادة التوازن للأسواق إذا حدث أي اختلال لها ويمكن إبراز أهم أفكار النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي فيما يلي :

– إعتقد الكلاسيك أن الإنتاج يتحدد بعدة عوامل هي: العمل، رأس المال الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا تخضع عملية الإنتاج الزراعيلقانون تناقص الغلة .

– اعتقد الكلاسيك أن كل من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال قوى دافعة للنمو الإقتصادي، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

– إعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي بحيث أن تزايد هذا الأخير يؤدي إلى تزايد حجم السكان وأن تزايد السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال . (مصطفى، 1999، صفحة 14).

– اعتقد الكلاسيك أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة بين الرأسماليين. (العزيز، 2012–2013، صفحة 23).

– رغم اعتبار الفكر الإقتصادي الكلاسيكي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الإقتصادي الذي مآله الركود الإقتصادي لم يسلم من النقد في تفسير النمو الإقتصادي، حيث شملت هذه الإنتقادات بعض المبادئ والفرضيات والنتائج التي توصل إليها، من بينها:

– اعتمد الكلاسيك على مبدأ عدم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي، وأن آلية السوق كفيلة بإحداث التوازن الإقتصادي، كما إفترضوا وجود منافسة تامة داخل الأسواق والإستخدام الكامل للموارد

– إفترضت النظرية الكلاسيكية أن المعرفة الفنية معطاة وثابتة (ثبات الفن الإنتاجي) عبر الزمن، لذا فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه التقدم التكنولوجي على النمو الإقتصادي.

– إعتبر الكلاسيك أن عملية الإنتاج الزراعي تخضع لقانون تناقص الغلة بافتراض ثبات الفن التكنولوجي ورأس المال، ولهذا قللوا من أهمية وإمكانية تأثير التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد .

2–النظرية النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي :

عملت النظرية النيوكلاسيكية على تحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي وجعله أكثر ملائمة للهياكل الإقتصادية التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد إعتبر الكلاسيك أن كل إدخار يتحول إلى إستثمار طالما أن معدل الربح موجب، أما النيوكلاسيك فقد إفترضوا إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، مما يعين إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وأنه ليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر، فيستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية وذلك باستخدام أرصدة مقترضة، ويمكن لأفراد المجتمع من ناحية أخرى إدخار عن طريق شراء السندات بدلا من الأصول العينية. (عبلة، 2006، ص34).

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الإدخار، وأن الإدخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل (علاقة طردية)، في حين يتحدد الإستثمار بسعر الفائدة (علاقة عكسية) والإنتاجية الحدية الرأس المال، وبتقاطع الإدخار(منحنى عرض الأرصدة الإستثمارية) ومنحنى الإستثمار (منحنى الطلب عل الأرصدة الإستثمارية) خلال فترة زمنية معينة يتحدد معدل الفائدة السوقي وحجم الإدخار والإستثمار التوازنين.

وينتج عن زيادة رأس المال الذي أضافته المشروعات الإستثمارية رفع إنتاجية العمل، ومن ثم زيادة الدخل الوطني الذي يترتب عنه في فترة زمنية معينة زيادة عرض الأرصدة الإستثمارية في الفترة الموالية، ومن جهة أخرى ينقص الطلب عليها – بافتراض غياب التقدم التكنولوجي – طالما أن المشروعات الأعلى إيرادا تكونقد

تقلصت في الفترات السابقة، ويترتب على ذلك تقاطع منحنيا العرض والطلب على الإستثمار عند مستوى منخفض من سعر الفائدة، ويتناقص حجم الإستثمار مع هذه العملية حتى يتلاشى في النهاية عندما يصل سعر الفائدة إلى مستوى منخفض جدا بحيث لا يرغب الأفراد في الإدخار، فيتوقف النمو الإقتصادي ويصل الإقتصاد إلى وضع الركود الاقتصادي .

لقد رفض النيوكلاسيك فكرة سيادة حالة الركود، الإقتصادي، وأكدوا أن هناك سببين هامين كفيلين بعدم إقتراب الإقتصاد إلى حالة الركود، يتمثل السبب الأول في حدوث التقدم التكنولوجي باستمرار بطريقة يترتب عنها بروز مشروعات إستثمارية ذات عوائد مرتفعة واعتقدوا أن هذا التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أي ضغوط ركوديه قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، أما بالنسبة للسبب الثاني فقد اعتقد النيوكلاسيك أن أي إنخفاض ضئيل في سعر الفائدة يجعل عدد كبير من الفرص الإستثمارية المربحة، أي أنهم إعتربوا أن مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية كبيرة، فالوصول إلى حالة الركود حسب النيوكلاسيكيتطلب وقت طويل حتى في غياب أي تقدم تكنولوجى .

ويرى النيوكلاسيك أن عملية النمو لها طبيعة تدريجية ومتسقة وتراكمية، ويكسب فيها العمال وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وملاك الأراضي، ورغم أن التقدم التكنولوجي تنتج عنه بطالة مؤقتة لبعض فئات العمال إلى أن الأثر الصافي لهذا التقدم يزيد من الطلب الإجمالي على العمل، فضلا على أن إدخال الأساليب الإنتاجية الجديدة يتم بطريقة تدريجية، كما تسهم الأثار المواتية للنمو في إحدى الصناعات على الصناعات الأخرى في دعم خاصية إنساق عملية النمو .

وقد أشار ألفريد مارشال إلى أن النمو في قطاع إقتصادي معين يترتب عنه ظهور الوفرات الخارجية في مجالات أخرى، فمثلا مع توسع صناعة معينة تزداد متطلباتها من المواد الخام والخدمات من الصناعات الأخرى، أي أن النمو الإقتصادي لا ينطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة بين عدد قليل من المتغيرات الإقتصادية الكلية وإنما كل نمو في مشروع أو في صناعة ما يترتب عنه سلسلة من ردود الأفعال التي تؤثر بدورها على العديد من المشروعات والصناعات مما يؤدي إلى حدوث نمو إقتصادي في الإقتصاد الوطني ككل.

المطلب الثالث : نظرية النمو الداخلية الجديدة

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمة قاد إلى عدم الرضا عنها، والفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في اقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي يمكن إرجاعها إلى التكييفات في خزين رأسمال أو العمل، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تفسير بمتبقي سولو والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية

المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، مما أدى إلى ظهور نظرية للنمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيها بين البلدان المختلفة، والعوامل المحددة لنمو لمعدل الناتج المحلي الذي يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لسولو والذي يعرف، بمتبقي سولو وبافتراضهم أن الاستثمارات العامة والخاصة في الرأسمال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية تعرض التوجه الطبيعي التناقض العوائد.

وقد كان هناك عدة معادلات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فمثلا في Paul Römer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير بالإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما R.Lucas فقد ركز على الرأسمال في بناء نموذجه، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير. (قريشي، 2007، صفحة 78و79)

وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديات R. Lucas وPaul Römer في 1986 والتي تفترضوجود وفرات خارجية مع تكوين رأسمال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض (معامل رأسمال الناتج من الارتفاع)، وأدل اختبار كان النظر في إذا كانت معدلات النمو في البلدان تنمو أسرع من البلدان المتقدمة، وبعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكسية بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأول لمعدل دخل فرد والذي يؤيد النموذج الكلاسيكي المحدث، ويعكسه النظرية الجديدة للنمو والتي ترى بأن الإنتاجية الحدية.

الرأسمال لا تنخفض، وتم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية: $g_i = a + b_1(pcy)$ حيث أن(g_i)= معدل النمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد، (i) = عدد السنوات (pcy)= مستوى الأولي من دخل الفرد، فإذا وجد بأن المعامل(b_i) معنوي وسالب فغنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث (قريشي م.، 1988، صفحة 80)، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات التي أجريت وجدت هذا المعامل المعنوي موجب مما يشير إلى عمد الالتقاء والتباعد أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة، وتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم والبحث والتطوير يمنعات إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة والنموذج المذكور يفترض أن معدل الادخار والاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث وتطوير والتجارة متساوية فيما بين البلدان العالم.

حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير شروط بل يمكن أن يكون هناك النقاط مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد، وجدنا من تقدير المعادلة السابقة مضافا إليها المتغيرات المذكورة أعلاه بأن إشارة (b_i) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث،أي أنه سيكون التقاء بمعادلات النمو في البلدان الغنية والفقيرة وبعكسه إذا كان المعامل

موجب أي لأن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه متوفرة وتمنع الإنتاجية الحدية لرأسمال من الانخفاض. (عدة، صفحة 95).

المبحث الثالث: نماذج النمو الإقتصادي .

إهتم الإقتصاد عبر العصور بموضوع النمو الإقتصادي في أفكار ثم نماذج تهدف إلى إجاد العوامل الأساسية التي تعززه وتحد من العوائد الحدية المتناقصة وفي هذا السياق سوف نذكر أهم نماذج النمو الإقتصادي.

المطلب الأول :نموذج شومبتر للنمو الاقتصادي

يمكن تمثيل نموذج شومبتر للنمو من خلال العلاقات الجبرية التالية :) أمال(144 .p ,2015–2014 ,

– دلالة الإنتاج: حسب شومبتر يتحدد الإنتاج (O)،بواسطة حجم قوة العمل (L)، ووفرة المواراد (K) ،وحجم رأس المال (Q)، ومستوى التكنولوجيا (T)، أي

Q =F(L.K.Q.T).

– يعتمد الادخار (S) على معدل الأجور (W) ومعدل الربح (R)، وسعر الفائدة (I):

S=S(W. R. r)

– يمكن تقسيم الاستثمار الإجمالي (I) إلى الاستثمارالمحفزأوالتابع (I_i)، والاستثمارالمستقل أوالتلقائي

$I = I_i + I_A$ أي ($\{I_A$)

– يعتمد التقدم التقني (T) ومعدل الاكتشاف (K) على عرض المنظمين (E) أي:

K =K(E) , T= T(E).

– يعتمد عرض المنظمين (E) على معدل الربح (R) ، والمناخ الاجتماعي (x) أي:

E = E (R, X)

–يعتمد الناتج الوطني الإجمالي (GNP) على العلاقة بين الادخار (S) ، والاستثمار (I) وعلىالمضاعف (α) الخاص بهما، أي: $D = \alpha (1-S)$.

– يعكس المناخ الاجتماعي من خلال توزيع الدخل X = X(R) W

– الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة عن مجموع الأرباح (R) بالإضافة إلى الأجور (W)، أي:

0= R+W

المطلب الثاني: نموذج هارود دومار Harrod Domar

إن الاهتمام الحديث بدراسة نظرية النمو يبدأ من خلال نموذج هارود دومار حيث يستند هذا النموذج على تجارب النمو في الدول المتقدمة، وقد داول شرح متطلبات النمو المستقر في هذه الدول، قام كل من هارود ودومار بصياغة تمديد ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية، حيث حاولا استخراج معدل نمو الدخل الذي من شأنه أن يوفر ديناميكية في مسار التوازن من فترة إلى أخرى، وعلى الرغم من أن نموذجي هارود ودومار يختلفان في التفاصيل، إلا أن كلاهما يؤديان إلى نتائج متماثلة، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن الاستقرار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، فعالية الاستمرار تساهم في توليد الدخل وترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويؤكد نموذج هارود ودومار بأنه من أجل الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال. (بارو، 1998، صفحة 01)

افتراضات نموذج Harrod Domar:

يستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.
- هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.
- النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار و معامل رأس المال (نسبة مخزون رأس المال إلى الناتجY/ k هما ثابتين).
- ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.

المطلب الثالث: نظرية روبرت سولو

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام هذا الباحث النيوكلاسيكي بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال، والعمال.

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بنية من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية، التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهيئات النسبية رأسمال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل

نموذج هارود دومار، إن نموذج ولولو وضع لتحليل الاقتصاديات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية.

في نموذج سولو، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال" جزاء من النمو لأن هناك زيادة في السكان "العمل" والاستثمار " رأس المال العامل"أي أن هناك نمو، ومع ذلك الكثير من النمو لا يفسر بهذين العاملين ولكن من المقرر أن العامل المتبقي والتقدم التقني، الذي يجهل مصدره ويقول البعض أنها عامل "سقطت عن السماء" واعتبر أن النمو السكاني والتقدم التقني. (كيداني، 2012-2013، صفحة36-37).

أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.

- **هذا النموذج في حالة توازن مستقرة:** في الأجل الطويل يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة"، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

- **يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:**

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة .keymes
- الاقتصاد مغلق وتسوءه المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركب واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة (Gobb Douglas) ذات غلة الحجم الثانية، وحيث يمكن الإحلال بين الإنتاجK وL .

$C=CY \rightarrow S = (1-C)\ Y=SY$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك لأن :

$$\frac{\partial \log L}{\partial t} = \frac{\frac{\partial L}{L}}{\partial t} = \frac{L}{\partial t} = n$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن العوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ . (تودارو، 2006، صفحة 50-51)

يتكون نموذج سولو (Solow) من نموذجين مختلفين هما:

1- النموذج القاعدي:

من الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ "Solow" يتكون مما يلي:

الإنتاج الفردي من الشكل :(1) $Y = \frac{y}{l} = \emptyset = K^{\alpha}$ وحيث $K = (\ )\frac{k}{l}$

– تراكم رأس المال عبر الزمن، وذلك من خلال الشكل: (2)

$$k' = \frac{\partial k}{\partial t} = I - \delta k$$

إن كلا التغيير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاكه بأقساط ثابتة (δ)، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات)، فإن:

$$I = S = \delta y = k' = \delta y - \delta k \quad (3)$$

$$K = \frac{k}{L} \rightarrow \log \quad k = \log \quad k - \log L.$$

$$\rightarrow \frac{\partial \log \quad k}{\partial t} = \frac{k}{k'} = \frac{k'}{k} = \frac{L'}{L} = \frac{\partial y - \partial k}{k} - \frac{L}{L}$$

معدل نمو عنصر العمل الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{L'}{L} = n \rightarrow \frac{\partial \log \quad l}{l} = n \rightarrow \log \quad 1 = n\partial t = nt_p c_0$$

$$\rightarrow L_k = e^{nt+c0} \;; Lo = e^c$$

$$L_t = l_o e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (4) كما يلي:

$$\frac{k'}{k} = \frac{\delta k}{k} - \delta - n = \frac{\delta y}{k} - \delta - n$$

$$\rightarrow k' = \delta\varphi(k) - (\delta - n)k \qquad (5)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكة الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار.

الشكل(2):نموذج سولو القاعدي

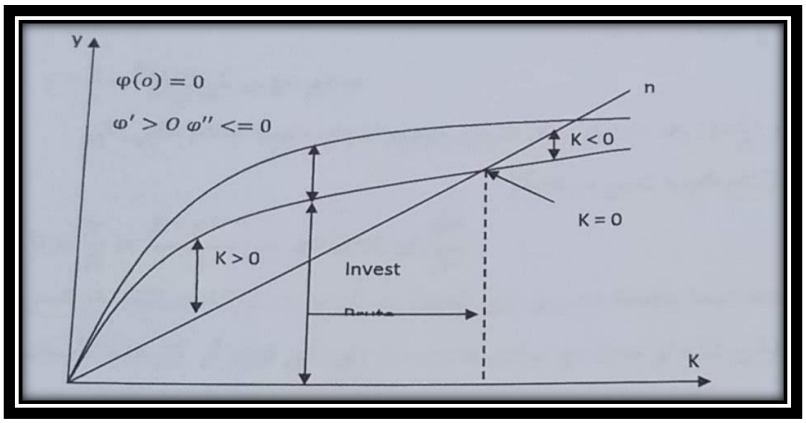

المصدر:مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات، وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص09.

2- نموذج Solow مع التطور التقني:

استنادا إلى النموذج القاعدي لـ Solow فإنه المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

-حسب "Harrod" يكون التقدم حياديا إن كان يدعم إنتاجية العمل $(Y = F(k.\ AL))$.

-حسب Hicks" فاعتبره أن يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني $(Y = AF(k.\ L))$.

-حسب "Solow" يكون التقدم التقني حياديا إن كان يدعم على رأس المال $(Y = F(Ak.\ L))$.

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية "Keynes" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل فإنه عادة ما يأخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل :

$$Y = f(k.al) = k^{\alpha}(AL)^{\alpha-\alpha}$$

حيث أن A تعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت ($g = \frac{\cdot}{A}$)، وعليه، فإن كان:

فإن كان :

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:

$K' = \delta k \rightarrow \frac{k}{k} = \delta\frac{y}{y} - s$

- وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل :

$$y = \frac{y}{L} = \frac{}{\{k_{\alpha}\,(AL)^{1-\alpha}} L^{\alpha}\, L^{1-\alpha} = k^{\alpha}\, A^{1-\alpha}$$

- ويوضع و$\left(k = \frac{k}{A}\right)$ و$\left(y = \frac{y}{A}\right)$وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل :

$$y = \frac{y}{A} = \frac{k\alpha\, A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}\, A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة، تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقى تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية Solow وتحليلات في المدها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو ى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي (فتيحة، 2008-2009، صفحة 98).

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل على اهم الأسس النظرية المتعلقة بمعدل النمو الإقتصادي وذالك بتقديم تعاريف مختلفة للنمو، وأهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو، كما يعد معدل النمو الركيزة الأساسية في اقتصاد اي دولة من دول العالم فهي افضل الوسائل للإنعاش الإقتصادي ومعرفة مستوى نمو في كل دولة.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لتغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي(2002-2022)

تمهيد الفصل الثاني:

لقد مر الاقتصاد العالمي عبر العصور بمشاكل وتغيرات وتحديات مختلفة، من أزمات مالية وحالات ركود وعجز وأحيانا حالة إنتعاش وتقدم، وفي هذا الفصل سنقوم بتعريف التقارير الدولية بالإضافة إلى دراسة تغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي في الفترة (2002–2022) وتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للنمو.

المبحث الأول: التعريف بالتقارير الدولية للنمو الاقتصادي

تعرض تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بعض التنبؤات المستقبلية والتحاليل بشان تطورات الاقتصاد العالمي لمجموعة من البلدان مثل الو.م.ا والصين وبعض الدول النامية وفي هدا السياق سوف نتعرف في هدا المبحث على تعريف هده التقارير واهم مميزاتها.

المطلب الأول: تعريف تقرير صندوق النقد الدولي.

تعريف تقرير صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي:

هو تقرير سنوي يقيم حالة الإقتصاد العالمي ويقدم بعض التنبؤات المستقبلية لنمو الإقتصاد العالمي للسنة الجارية والسنوات المقبلة ويعتمد هذا التقرير البيانات الإقتصادية الحالية للعديد من البلدان والمناطق الإقتصادية المختلفة، يتضمن هذا التقرير تحليلا للقضايا الإقتصادية المتنوعة مثل البطالة، التضخم والفقر كما يتضمن التوصيات التوجيهات التي يجب إتخاذها لمعالجة هذه المشاكل الإقتصادية. (www.imf.org، 2013)

– يتم إعداد هذا التقرير بتعاون معا خبراء الإقتصاد في صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى ويتم نشره في شهر أكتوبر من كل سنة ويتضمن تقيما شاملا لحالة الإقتصاد العالمي وتوقعات النمو على المدى القريب والمتوسط.

– تحضى توقعات التقرير بأهمية كبيرة لأنها تؤثر على القروض والتجارة العالمية، كما يستخدم التقرير كأداة لتحديد سياسات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وإتخاذ قرارات إقتصادية هامة في العديد من الدول.

– يبدأ التقرير بنظرة عامة على الإقتصاد العالمي بما في ذلك الإتجاهات الإقتصادية الحالية والتحديات التي تواجه الإقتصاد ثم يقدم تحليلا مفصلا لأداء الدول والمناطق الإقتصادية الفردية بما في ذلك الإقتصادات المتقدمة والأسواق.

– كما يتضمن هذا التقرير توصيات للسياسات الإقتصادية والإصلاحات الضرورية لتقرير النمو الإقتصادي المستدام، كما يعد التقرير مصدرا قيما للمعلومات وللمساعدة المالية والفنية التي يقدمها للدول الفقيرة لمساعدتها في تحقيق أهدافها الإقتصادية.

– من المميزات الرئيسية لتقرير صندوق النقد الدولي هي إستخداماته لمجموعة متنوعة من النماذج والبيانات وتنبآته لتوقع النمو الإقتصادي العالمي، معا مراعاة عوامل التي تؤثر في النمو مثل نمو السكان، تدفقات التجارة العالمية ثم إستخدام هذه التوقعات من قبل صناع السياسة ومستثمرين لإتخاذ قرارت مستنيرة حول السياسات الإقتصادية والإستثمار.

– يعد التقرير النمو الصادر عن صندوق النقد الدولي في اداة قيمة لصناعة السياسة والمستثمرين والأعمال في جميع أنحاء العالم، يوفر تحليلا شاملا لإقتصاد العالمي، حيث يتم إتسخدام توقعاته على نطاق واسع لتوجيه قرارات السياسة الإقتصادية وتوجيه الإستثمار.

– يعد التقرير جزءا هاما من مهمة صندوق النقد الدولي لتعزيز التعاون والإستقرار الدولي في سعر الصرف ونمو الإقتصادي ويلعب دورا هاما تقديم التوصيات والتوجيهات المهمة لمحاربة وتغطي المخاطر.

المطلب الثاني: تعريف تقرير البنك العالمي للنمو الاقتصادي

تعريف تقرير البنك العالمي للنمو الاقتصادي هو تقرير سنوي يقيم حالة الإقتصاد العالمي ويقدم توقعات للنمو الإقتصادي لمجموعة من البلدان والناطق الإقتصادية حيث يتضمن هذا التقرير تحليلا من القضايا الإقتصادية المهمة مثل: التحولات الإقتصادية العالمية والفقر ويتضمن توصيات السياسة الإقتصادية التي يجب إتخادها لتحسين حالة نمو إقتصاد كل دولة.

– يتم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع خبراء الإقتصاد والمالية في البنك العالمي وتم نشره في شهر أكتوبر في كل عام وتحظى توقعات هذا التقرير أهمية كبيرة لأنها تؤثر على الإستثمرات والقروض والتجارة العالمية.

– يستخدم التقرير كأدات لتحديد السياسات الإقتصادية لدول الأعضاء ولإتخاذ قرارات إقتصادية في عديد من الدول.

– يوفر التقرير إحصاءات هامة من المؤشرات الإقتصادية الأخرى مثل التحولات الإقتصادية والبطالة حيث يسلط الضوء على المخاطر المرتبطة بهذه المؤشرات ويوفر توصيات حول كيفية التخلص من هذا المخاطر ومشاكل الإقتصادية. (www.albankaldawli.org، 2012)

– إن التقرير لا يتضمن توقعات دقيقة 100% بشأن النمو الإقتصادي لكل دولة فالتغيرات في الأحداث العالمية مثل جائحة كورونا أو حرب تجارية بين بعض الدول قد تؤثر على توقعات النمو الإقتصادي.

– من مميزاته هي توقعاته واستخدماته للنماذج الإقتصادية والإحصاءات مع مراعاة العوامل المؤثرة مثل: الإبتكار التكنولوجي وتدفقات التجارة.

– يلعب دورا هاما في تشكيل الإقتصاد العالمي وتحديد الإتجاهات الإقتصادية المستقبلية وبشكل عام يعد هذا التقرير أداة مهمة لفهم الإقتصاد العالمي وتحديد إتجاهاته المستقبلية ولذلك يتم تداول توقعاته بشكل واسع.

وفي الاخير نستنتج بان التقارير الدولية لها اهمية بالغة في تقديم تنبؤات مستقبلية وتحليلها والبحث عن اسباب الفقر والبطالة ونقص الاستثمار وغير دالك. ويقدم ايضا الحلول والتوصيات لمواجهة هده المشاكل ولتفادي الوقوع فيها مجدادا.

المبحث الثاني:معدلات النمو الحقيقي في الإقتصاد العالمي(2002-2022)

يعرف معدل النمو الإقتصادي بأنه مؤشر يستخدم لقياس نمو الإقتصاد بين فترات زمنية متنوعة من حيث استخدام نسب مئوية، كما يعد مقياسا لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحلي الإحمالي للدول من فترة إلى أخرى، وعلى هذا الضوء سوف نتطرق إلى معدلات النمو الحقيقي في العالم من 2002- 2022.

المطلب الأول: معدلات النمو الحقيقي في الإقتصاد العالمي(2002-2011)

في هدا المطلب سوف نستعرض معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي بحسب المناطق في الفترة ممتدة مابين 2002 إلى 2011 وهدا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول(1): تغيرات معدلات النمو الحقيقة من (2002-2011)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العالم	**2.8**	**3.6**	**4.9**	**4.4**	**5.0**	**4.9**	**2.1**	**2.5**	**5**	**4.8**
الدول المتقدمة	**1.6**	**1.9**	**3.2**	**2.6**	**3.0**	**2.7**	**1.9**	**1.7**	**3.6**	**2.1**
و م ا	1.6	2.5	3.6	3.1	2.9	2.2	2.5	1.7	3.6	1.2
منطقة اليورو	0.9	0.8	2.1	1.6	2.8	2.6	0.7	0.8	1.6	2.6
المملكة المتحدة	2.1	2.8	3.3	1.8	2.9	3.1	2.7	2.2	2.9	3.4
اليابان	0.3	1.4	2.7	1.9	2.4	2.1	1.2	0.4	1.3	2.2
كندا	2.9	1.9	3.1	3.1	2.8	2.7	1.8	2.7	2.8	2.7
الدول المتقدمة الأخرى	**3.2**	**2.5**	**4.1**	**3.2**	**3.8**	**3.9**	**2.4**	**3.4**	**3.2**	**3.6**
الدول الأسيوية حديثة التصنيع	5.5	3.2	5.9	4.8	5.6	5.6	3.1	5.4	4.6	5.2
استراليا	4.1	3.0	3.8	2.8	2.8	3.9	3.2	4.2	4.3	3.9
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الآخرى	**4.7**	**6.2**	**7.5**	**7.1**	**7.8**	**7.9**	**5.2**	**4.8**	**5.1**	**4.9**
إفريقيا	6.1	5.3	6.5	5.7	5.9	6.2	6.4	6.2	6.3	7.2
وسط وشرق أوروبا	4.2	4.8	6.9	6.1	6.6	5.8	4.8	4.3	4.6	5.1
رابطة الدول المستقلة	5.2	7.8	8.2	6.5	8.2	8.5	7.7	5.3	6.4	7.2
الدول النامية الآسيوية	6.9	8.1	8.6	9.0	9.6	9.7	8.2	6.8	7.9	8.3
الصين	9.1	10.0	10.1	10.4	11.1	11.4	10.1	9.2	9.8	11.2
الهند	4.6	6.9	7.9	9.1	9.7	9.2	5.9	4.7	4.6	5.6
الشرق الأوسط	3.9	6.9	5.9	5.7	5.8	5.8	4.9	5.2	4.6	5.1
نصف الكرة الغربي	0.4	2.1	3.2	4.6	5.5	5.6	4.2	4.5	5.2	4.9
البرازيل	2.7	1.1	5.7	3.2	3.8	5.4	5.9	5.2	5.2	4.6
المكسيك	0.8	1.4	4.2	2.8	4.8	3.3	2.5	1.9	1.9	2.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل2011"

سجل أداء الاقتصاد العالمي (افاق الإقتصاد العالمي، 2008) انخفاضا طفيفا في عام 2007، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 4.9 في المائة مقابل 5 في المائة في عام 2006 ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة من 3 في المائة في عام 2006 إلى 2.7 في المائة خلال عام 2007، في حين ارتفعت معدلات النمو

في الدول المتقدمة الأخرى بشكل طفيف من 3.8 في المائة إلى 3.9 في المائة، كما سجلت معدلات النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ارتفاعاً طفيفاً من 7.8 في المائة إلى 7.9 في المائة، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة في الجدول السابق.

فبالنسبة للدول المتقدمة، انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجة متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، فقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.9 في المائة في عام 2006 إلى 2.2 في المائة في عام 2007، ويعزىذلك إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي أخذت منعطفا جديدا في أغسطس 2007، وما ترتب على ذلك من تذبذبات حادة في أسواق الأسهم الأمريكية بسبب تراجع أسعار أسهم المصارف والمؤسسات المالية التي واجهت زيادة حالات التعثر في سداد القروض العقارية.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، انخفض معدل النمو من 2.8 في المائة في عام 2006 إلى 2.6 في المائة في عام 2007، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير لأزمة الرهن العقاري الأمريكي على الدول الأوروبية فقد تأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تكبدتها البنوك نتيجة أحجام الانكشف في الولايات المتحدة والآثار الانكشافية على أسواق المعاملات بين مصارف وأسواق الأوراق المالية والضغط التصاعدي على اليورو لرفع قيمته أمام العملات الرئيسية الأخرى أما في المملكة المتحدة، فقد كان أداء نموها أفضل من أداء نمو اقتصاد منطقة اليورو، حيث ارتفع من 2.9 في عام 2006 إلى 3.1 في المائة في عام 2007، ويعود ذلك للعام الثالث على التوالي إلى زيادة التشغيل في الاقتصاد مع الاستقرار في سوق العقارات والمدعوم بالإنفاق الاستهلاكي خلال النصف الأول من العام، وبقاء الاستثمارات على مستواها الملحوظ.

أما فيما يتعلق باليابان فقد انخفض معدل النمو من 2.4 في المائة في عام 2006 إلى 2.1 في المائة في عام 2007. وبالرغم من أن تأثر المؤسسات المالية بأزمة الرهن العقاري كان أقل بكثير مما لحق بالمؤسسات المالية في الولايات المتحدة أو في منطقة اليورو، فقد تأثر تراجع معدل نمو الاقتصاد الياباني أكثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. أمابالنسبة للاقتصاد الكندي فقد سجل انخفاضا في معدل النمو من 28 في المائة في عام 2006 إلى 27 في المائة في عام2007.

الشكل (3): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية(2002-2011)

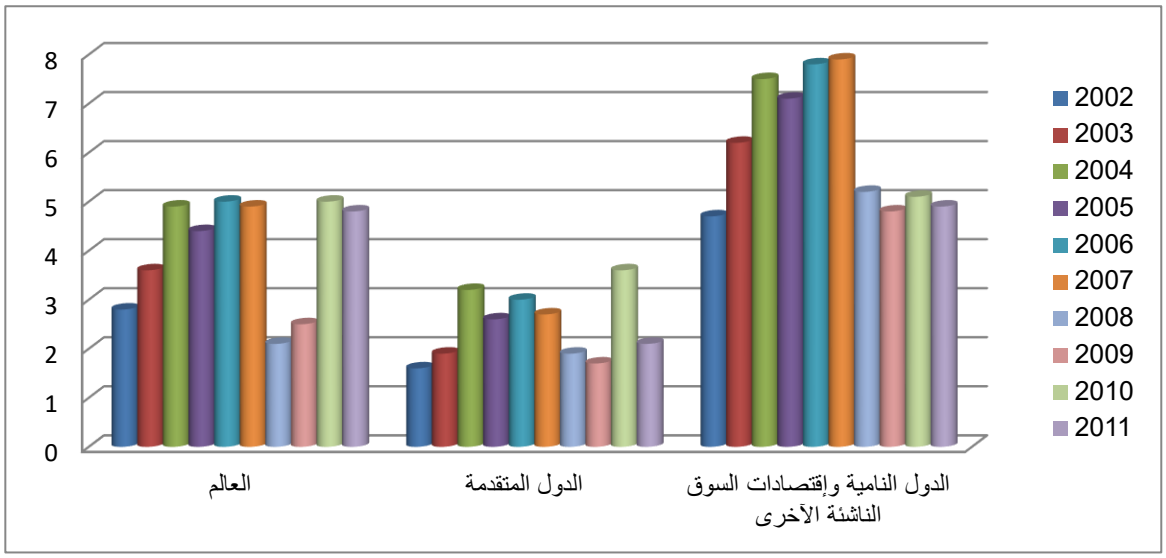

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد حافظت الدول الآسيوية حديثة التصنيع على معدل نموها عند 5.6 في المائة، في حين ارتفع معدل النمو في استراليا من 2.8 في المائة في عام 2006 إلى 3.9 في المائة في عام 2007، وذلك بفضل ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الخام والتي تعد استراليا منتجا رئيسيا لها.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد استمر الأداء الاقتصادي بشكل جيد، حيث ارتفع معدل النمو للمجموعة من 7.8 في المائة في عام 2006 إلى 7.9 في المائة في عام 2007، ويرجع ذلك إلى استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي وحصص المحفظة بوجه عام ، كما أن تأثرها بأزمة الرهن العقاري كانت أقل حدة ويلاحظ.

في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد حافظت دول الشرق الأوسط على معدل نموها المحقق في العام الماضي عند 5.8 المائة ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه والتحسن الكبير في الحساب الجاري الموازين مدفوعات الدول المصدرة الرئيسية للنفط بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي انتهجتها دول الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية وبالنسبة للدول النامية الآسيوية فقد استمرت في تحقيق معدلات النمو المرتفعة، حيث ارتفع من 9.6 في المائة في عام 2006 إلى 9.7 في المائة في عام 2007، ويعزي ذلك إلى النمو القوي في كل من الصين والهند، واللتان حققتا في عام 2007 معدلات نمو بلغت 11.4 في المائة و 9.2 في المائة على التوالي. ويعكس الانتعاش الاقتصادي في الصين بشكل أساسي، النمو الكبير في تدفق الاستثمارات والأداء المتميز لصادراتها، بالإضافة إلى إصلاحات القطاع المصرفي التي تبنتها، كذلك كان الأمر بالنسبة للهند، حيث يعزى الأداء الجيد لاقتصادها إلى النمو السريع الذي حدث في قطاع الخدمات وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات والتوسع في الإنتاج الصناعي.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة فقد ارتفع النمو في هذه الدول حيث بلغ 8.5 في المائة في عام 2007 مقارنة مع 8.2 في المائة في عام 2006، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية والأداء الجيد للصادرات، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي بسبب زيادة تدفقات رأس المال الخاص.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا فقد انخفض معدل نموها إلى 5.8 في المائة في عام 2007 مقارنة مع 6.6 في المائة في عام 2006. وبالنسبة للدول الإفريقية فقد بلغ معدل النمو فيها 6.2 في المائة في عام 2007 مقابل 5.9 في المائة عام 2006. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المعادن التي تنتجها القارة الإفريقية والآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المطبقة والتي ساعدت على تحقيق النمو في قطاعات الخدمات والسياحة والمناجم، بالإضافة إلى التحسن الذي حدث في إنتاج النفط في نيجيريا، وإنتاج حقول النفط المكتشفة حديثاً في انجولا وغينيا الاستوائية وموريتانيا.

أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي فقد ارتفع معدل النمو من 5.5 في المائة في عام 2006 إلى 5.6 المائة في عام 2007. ويعزى ذلك إلى معدل النمو الجيد الذي حققته البرازيل والذي بلغ 5.4 في المائة في عام 2007 مقارنة مع 3.8 في المائة في عام 2006، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي وبشكل أساسي الاستثمار الخاص بسبب زيادة ثقة المستهلكين وأسعار الفائدة المنخفضة والنمو السريع في الائتمان المصرفي، وارتفاع أسعار النفط والسلع الأخرى التي تنتجها بعض دول المجموعة (الإكوادور، فنزويلا، بوليفيا).

سجل أداء الإقتصاد العالمي إنخفاضا كبير سنة 2008 نتيجة للأزمة المالية والركود الكبير الذي شهدته في هذه الفترة من تدهور واضح، ولقد أثرت أزمة الرهن العقاري على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددة بأنهيار الإقتصاد الأمريكي حيث بدأت (و م أ) ثم إمتدت إلى دول العالم ليشمل دول الأوروبية والأسيوية والدول الخليجية وقد وصل عدد البنوك التي إنهارت في (و م أ)خلال سنة 2008 إلى 19 بنك، كما توقع آنذاك المزيد من الإنهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا.

وفي سنة 2010 حقق الإقتصاد العالمي معدلا للنمو بلغ 5% وهوا اعطى انطباعاإيجابيا بشأن مستقبل لدى البعض أما سنة 2011 شهد الإقتصاد العالمي معدل أقل من سنة 2010 بمعدل 4.8% ليتراجع سنة 2012 إلى 4% ويفسر هذا التراجع بسبب المشكلات الجوهرية في بنية العديد من البلدان المتقدمة وطريقة التعامل معها سواءا في أوروبا أو أمريكا فكلاهما يعاني من مشكلات مالية ضخما، كما أن معدل النمو في دول المتقدمة كان 3.6% سنة 2010 وتراجع سنة 2011 إنخفاض رهيب بمعدل 2.2% نتيجة للمشاكل المالية، أما في الدول النامية وإقتصادات السوق الناشئة الأخرى شهدت إرتفاعا ملحوظا خاصة سنة 2010 بمعدل 5.1% وسنة 2011 إنخفض بمعدل 4.9%.

المطلب الثاني: معدلات النمو الحقيقية في الإقتصاد العالمي (2012-2022).

في هدا المطلب سوف نستعرض معدلات النمو الحقيقية في الإقتصاد العالمي لمجموعة من البلدان في الفترة ممتدة مابين 2012 إلى 2022 وهدا مايبينه الجدول التالي.

الجدول(2): تغيرات معدلات النمو الحقيقة من (2012-2022)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	**4**	**3.9**	**4.2**	**3.1**	**4**	**4.6**	**3.7**	**2.6**	**3.4**	**5.5**	**4.1**
الدول المتقدمة	**3.2**	**3**	**3.3**	**2.1**	**3.2**	**3.6**	**2.2**	**1.7**	**4.6**	**5**	**3.8**
و م ا	2.9	3.1	2.8	1.2	2.9	3.1	2.4	4.1	3.2	4.1	3.1
منطقة اليورو	2.7	3.2	1.5	2.6	2.7	3.2	2.6	2.3	1.9	2.1	2.4
المملكة المتحدة	2.5	3.7	2.8	3.4	2.5	3.7	4.5	4.7	4.2	3.2	3.6
اليابان--	3.2	2.6	2.3	2.2	3.2	2.6	2.5	3.1	3.5	2.8	2.5
كندا	3.6	3.2	2.8	2.9	3.6	3.2	2.9	3.2	3.6	2.8	3.8
الدول المتقدمة الأخرى	**3.4**	**4.5**	**3.2**	**3.6**	**3.4**	**4.5**	**5.1**	**5.3**	**4.6**	**4.2**	**4**
الدول الأسيوية حديثة التصنيع	5.1	6.4	6	4.1	5.1	6.3	5.9	6.1	5.8	4.9	3.8
استراليا	4.7	4.5	3.6	3.9	4.7	4.5	4.2	4.3	4.2	3.8	4
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الآخرى	**5.2**	**5.6**	**4.3**	**4.9**	**5.2**	**5.6**	**5.2**	**1.9**	**6.5**	**5.9**	**6**
إفريقيا	7.5	7.6	6.4	7.2	7.5	6.6	6.9	6.8	5.8	6.1	6.9
وسط وشرق أوروبا	4.2	5.7	4.6	5.1	4.2	5.7	5.2	4.6	5.2	4.9	3.8
رابطة الدول المستقلة	6.6	7.8	6.7	7.2	6.6	7.9	6.2	5.8	4.9	4	4.2
الدول النامية الآسيوية	7.8	8.2	7.9	6.3	7.8	8.3	7.3	6.9	5.8	6.7	5.8
الصين	10.3	11.4	9.8	11.2	10.3	11.4	10.8	10.5	11.2	11	11.3
الهند	5.7	5.2	4.6	5.6	5.7	5.2	5.3	4.9	3.8	4.2	5
البرازيل	5.8	4.9	6.2	4.6	5.8	4.9	4.3	4.1	3.9	4.1	3.5
المكسيك	2.6	3.9	1.9	2.6	3.8	4.9	3.8	3.4	2.8	3	3.1

المصدر: صندوق النقد الدولي "أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022".

سجل أداء الإقتصاد العالمي سنة 2012 معدل نمو 4% مقارنة بسنة الموالية 2013 بنسبة 3.9%أنخفاضا طفيفا 2014 ليعود ويرتفع بنسبة 4.2% بنسبة للعالم اما الدول المتقدمة كان المعدل 3.3% وكان مرتفعا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومنخفضا في منطقة اليورو أما الدول النامية فقد شهدت إنخفاض مقارنة بسنة 2013 خاصة في وسط وشرق أوروبا أما الصين فقد إنخفض معدل نموها بنسبة 9.8% لينخفض في سنة 2015 بنسبة 3.4% خاصة في ولايات المتحدة الأمريكية واليابان أما الدول المتقدمة الأخرى سجلت معدل نمو قدره 3.2% وفي السنتين 2016، 2017 سجلت 4% و4.6% على توالي وكان معدل النمو في الدول

المتقدمة 3.2% و 3.6% وفي الدول النامية وإقتصادات السوق الناشئة الأخرى 5.2% و5.6% أما الصين فإنخفض في سنة 2016 بنسبة 10.3% ليرتفع في سنة 2017 إلى 11.4%.

في سنة 2018 إنخفض معدل النمو بنسبة 3.9% وبالنسبة للدول المتقدمة 2.2% والولايات المتحدة الامريكية بمعدل 2.4% وشهدت المملكة المتحدة نوعا من التطور بنسبة 4.5% مقارنة بالسنة الماضية أما اليابان فشهدت إنخفاضا طفيفا بعد أن كان في سنة 2017 2.6% أصبح 2.5% في سنة 2018 وشهدت الدول المتقدمة الأخرى نوعا من التطور نتيجة للأداء الجيد لصادرات وإرتفاع أسعار السلع الأولية وزيادة تدفقات رأس المال الخاص.

أما الدول النامية فسجلت معدل النمو قدره 5.2% ولقد كان مرتفعا بالنسبة ل إفريقيا بمعدل 6.6% وسط وشرق أوروبا بمعدل 5.2% بمئة وكان منحفضا في الهند بمعدل 5.3% أما الصين بنسبة 10.8% بسبب زيادة ثقة المستهلكين وأسعار الفائدة المنخفضة وإرتفاع الأسعار المعادن.

شهدت سنة 2019 إنخفاضا رهيبا في معدل نموها خاصة في الدول المتقدمة والصاعدة، وفي الأشهر الأخيرة من هذه السنة حيث أحدثت جائحة كورونا موجات وصدمات التي إجتاحت الإقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة إقتصادية عالمية فيما تزيد على قرن من الزمن وأدت هذه الازمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدانوفيما بينها، وتشيرالشواهد الأولوية إلى أن التعافي من هذه الازمة سيكون متفاوتا بقدر تفاوت أثارها الإقصادية الأولية، أثار هذه الجائحة بالغة الحدة على الإقصاد العالمي خاصة في إقصادات الصاعدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان وسجلت الدول المتقدمة معدل1.7% .

حيث كشفت هذه الدول فقدان الدخل الناجمة عنها أوجه الهشاشة الإقصادية التي كانت قائمة من قبل،وأصبح منع إنتشار هذه الجائحة أمرا كبيرا بنسبة لقطاعين العائلي والشركات وتشير الدراسات إلى أنه قبل الأزمة أكثر من 50% من الأسر في الإقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الإستهلاك الأساسي في حالة فقدان الدخل، كما أثرة هذه الجائحة على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم حيث إرتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة في هذه السنة.

الشكل(4): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية (2012-2022)

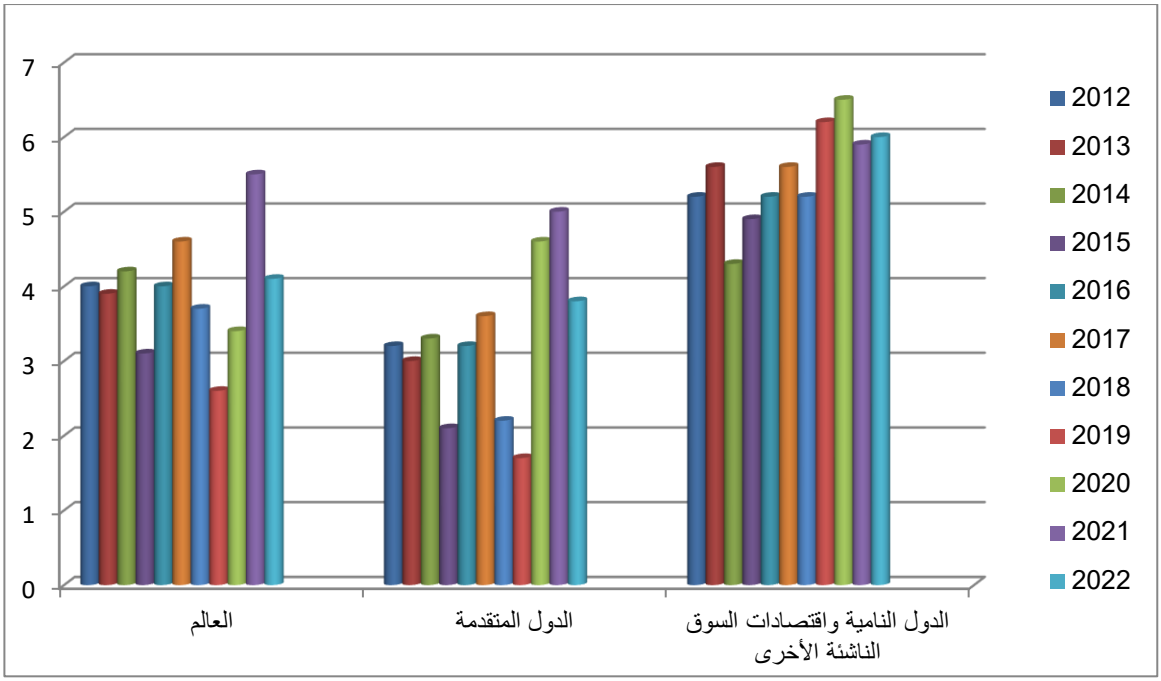

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

أحدثت جائحة كرونا سنة 2019 موجة من الصدمات التي إجتاحت مختلف بلدان العالم مما تسبب في أزمة إقتصادية عالمية ومنها تحتاج إقتصادات الصاعدة وفئات المحرومة إقتصاديا وقت أطول لتعوض أضرارها.

- إن آثار الجائحة كانت فائقة الحدة مما نجم عنها الهشاش الإقتصادية التي كانت قائمة من قبل وزادة تفاقمها.

أما بنسبة لسنة 2020 فقد كان معدل نموها مقدر بـ 3.4% وهذا بسبب إنتشار السريع للجائحة مما أدى إلى فقدان الدخل بالنسبة لـ 50% من الأسر في إقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الإستهلاك الأساسي لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل وتفاقم النفقات المتوسطة بنسبة للشركات التي لم يكن لها أي إحتياطات نقدية سوى 55 يوم لتغطية نفقاتها وفي مجال الصناعة فقد عرقلت الجائحة الإنتاج والإمداد ونقل الجوي عبر العالم وأضعف الطلب العالمي، وعزل الدول ووضعها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حضر التجول وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة مما أدى إلى ظهور حالات الإفلاس الإقتصادي وإنهيار مفاجئ لقيم وأصول العديد من البورسات العالمية بسبب صعوبة التنبئ بحركة الأسواق والستكون لذلك تبعات إجتماعية وإقتصادية كبيرة وضغوط هائلة على حكومات لتعزيز الإسقرار الإقتصادي والإجتماعي وتعكس هده التدخلات قلق الحكومات من زعزعة فيروس كورونا وإستقرار الإقتصادي وشهد العالم إرتفاع معدل البطالة بنسبة 70% من جميع البلدان خاصة الدول الأسيوية مثل الصين وذلك لأنها مصدر الجائحة، حيث سجلت معدل نمو قدره 11.2% نتيجة تطور الصناعات الطبية وإرتفاع في مستويات التجارة الإلكترونية.

في سنة 2021 أرتفع معدل نمو الإقتصاد العالمي بنسبة 5.5% نظرا لإكتشاف اللقاح ولجوء إلى التجارية الإلكترونية ودعم الإضافي من السياسات والإقتصادات الكبرى ومحاولة إلغاء الحجر الصحي بنسبة لدول الآسيوية تطور القطاع الصحي، وإزداد تباعد الأفاق الإقتصادية بين البلدان وأصبح الحصول على اللقاح هو الصدع الرئيسي الذي يقسم التعافي العالمي ولكن كانت هذه الجائحة تثير القلق بنسبة لبلدان العالم خاصة عند تراكم الخسائر البشرية من جراء الجائحة في الوقت الذي تتزايد فيه تغطية اللقاحات وتبعث شعورا بتفائل.

هناك تباعد في مسارات التعافي الإقتصادي بين البلدان وقطاعات مما يعكس التفاوت في الإضطرابات الناجمة عن الجائحة، هذا ما يمهد على التعافي من هذه الجائحة ومن وتيرة أسرع مما كان متوقع.

بالنسبة لـ 2022 أنخفض معدل نمو الإقتصاد العالمي بـ 4.1% مقارنة بسنة 2021 حيث إنخفض بنسبة 1.4% لأنه لايزال النشاط الإقتصادي تحت وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا وقد أدت سرعة إنتشار مرض كوفيد-19 في الصين إلى إضعاف النمو في عام 2022 ولكن إعادة فتح الإقتصاد مؤخرا مهدت سبيل التعافي أسرع مما كان متوقعا وتضل الأولوية في معضم الإقتصادات وسط أزمة تكلفة المعيشة هي الوصول تراجع معدل التضخم بشكل مستدام، مع تراجع معدل النمو الدول المتقدمة والدول النامية.

المبحث الثالث: تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لأفاق النمو

تقدم المؤسسات الاقتصادية مجموعة من التنبؤات والتوقعات المستقبلية لمجموعة من البلدان مثل الو.م.أ والصين وبعض البلدان النامية، تقوم بتحليل هذه التوقعات ثم تقدم بعض التوصيات لتحسين مستوى كل دولة، وعلى هذا الضوء سوف نعرض توقعات وأفاق كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لنمو وتحليلها

المطلب الأول: أفاق النمو حسب البنك العالمي.

يعرض صندوق النقد الدولي مجموعة من الاحصاءات والتنبؤات ثم يقوم بتحليلها لمعرفة مستوى إقتصاد كل دولة من دول العالم.

- توقعات صندوق النقد الدولي لسنتي 2023، 2024

-تنبأ صندوق النقد الدولي في تقريره بتاريخ 11 أفريل 2023 بإنخفاض معدل نمو الإقتصاد العالمي بـ 2.9% بعد أن كان 3.4% سنة 2022، ليرتفع إلى 3.1% عام 2024، وتشير التوقعات سنة 2024 إرتفاعا بمقدار 0.2% كما كان متوقع سنة 2022 وهذا ما يعني أن قوس معدلات النمو العام نسبيا ستميل عالميا نحو إنحدار التدريجي خاصة عام 2023.

الجدول التالي يوضح توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي في السنوات 2023 و2024:

الجدول(3): توقعات صندوق النقد الدولي للنمو لسنتي 2023و2024

اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	تقديرات2022	توقعات 2023	توقعات 2024
الناتج العالمي	3.4	2.9	3.1
الاقتصادات المتقدمة	2.7	1.2	1.4
الولايات المتحدة	2.0	1.4	1.0
منطقة اليورو	3.5	0.8	1.6
المانيا	1.9	0.1	1.4
فرنسا	2.6	0.7	1.6
ايطاليا	3.9	0.6	0.9
اسبانيا	5.2	1.1	2.4
اليابان	1.4	1.8	0.9
المملكة المتحدة	4.1	-0.6	0.9
كندا	3.5	1.5	1.5
اقتصادات متقدمة اخرى	2.8	2.0	2.4
اقتصادات الاسواق الصاعدة و النامية	3.9	4.0	4.2
اسيا الصاعدة والنامية	4.3	3.5	5.2
الصين	3.0	5.2	4.5
الهند	6.8	6.1	6.8
اوروبا الصاعدة و النامية	0.7	1.5	2.6
روسيا	-2.2	0.3	2.1
امريكا اللاتينية	3.9	1.8	2.1
البرازيل	3.1	1.2	1.5
المكسيك	3.1	1.8	1.6

افريقيا جنوب الصحراء	3.8	3.8	4.1
نيجيريا	3.0	3.2	2.9
جنوب افريقيا	2.6	1.2	1.3

المصدر : صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، يناير 2023 .

-تشير التوقعات إلى أنخفاض معدل التضخم إلى6.6% عام 2023بعد ان كان8.8% عام 2022 لينخفض الى4.3%عام2024 لدالك من المحتمل ان يتباطئ النمو العالمي بشكل اكبر خلال العقد الجاري لينخفض قليلا في العام المقبل، مما يعكس إتجاها سائدا يتمثل في ضعف معدلات النمو في مقابل ذلك إرتفاع معدلات التضخم إلى أعلى من المتوسط، وتراجع في الاسعار الدولية للوقود والسلع الاولية. وهذه الظاهرة (الركود التضخمي) لم يشهدها الإقتصاد منذ السبعينيات وغالبا كانت تتصف بها الاقتصادات النامية فقط.

في واقع تطورات الصدمات المتتالية في الفترة(2020-2022) لايزال النشاط الاقتصادي يعاني تحت وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم واثار جائحة كورونا والحرب الروسية في اوكرانيا.

الشكل(5):افاق وتوقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي

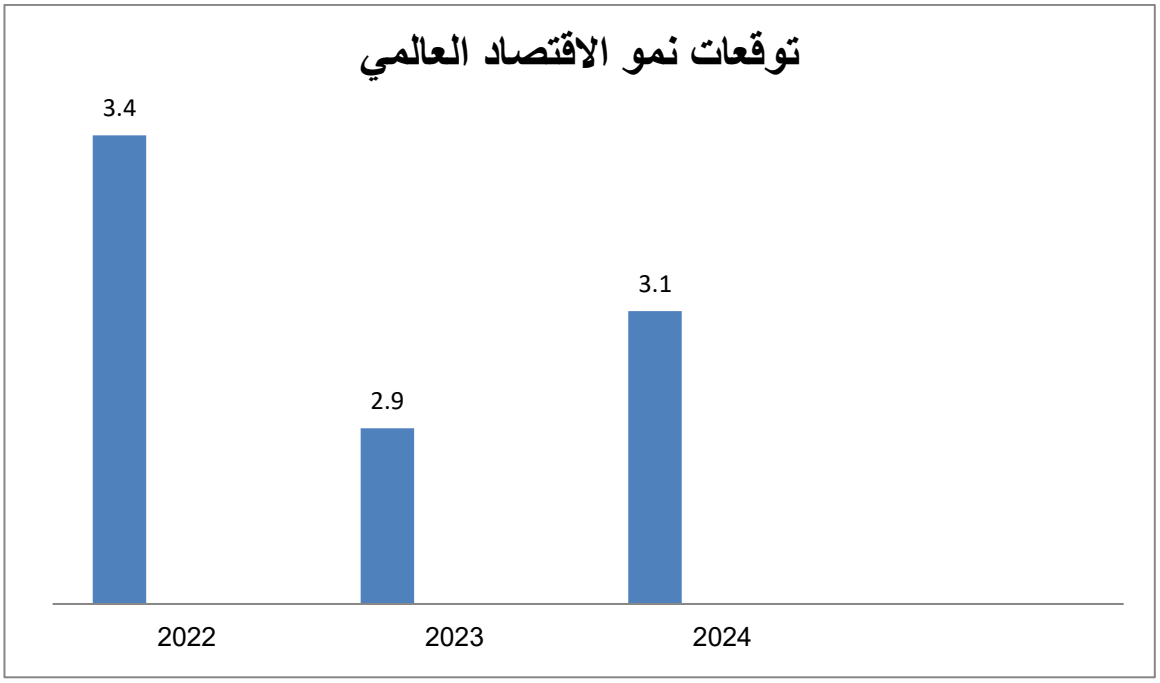

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

-بالنسبة للدول المتقدمة توقع صندوق النقد الدولي أن معدل النمو في عام 2022 كان 2.8% أما سنة2023 توقع إنخفاض رهيب بنسبة 1.2% ليرتفع قليلا عام 2024 بمعدل 1.4%، وهذا ما يعود إلى سرعة انتشار مرض

كوفيد-19وأثار الحرب الروسية في اوكرانيا وإرتفاع معدل التضخم والزيادة السريعة في اسعار الوقود والسلع الاولية وهدا ما يهدد الاقتصادات المتقدمة على التراجع في نموها.

الشكل(6) :افاق و توقعات صنوق النقد الدولي لنمو الاقتصادات المتقدمة

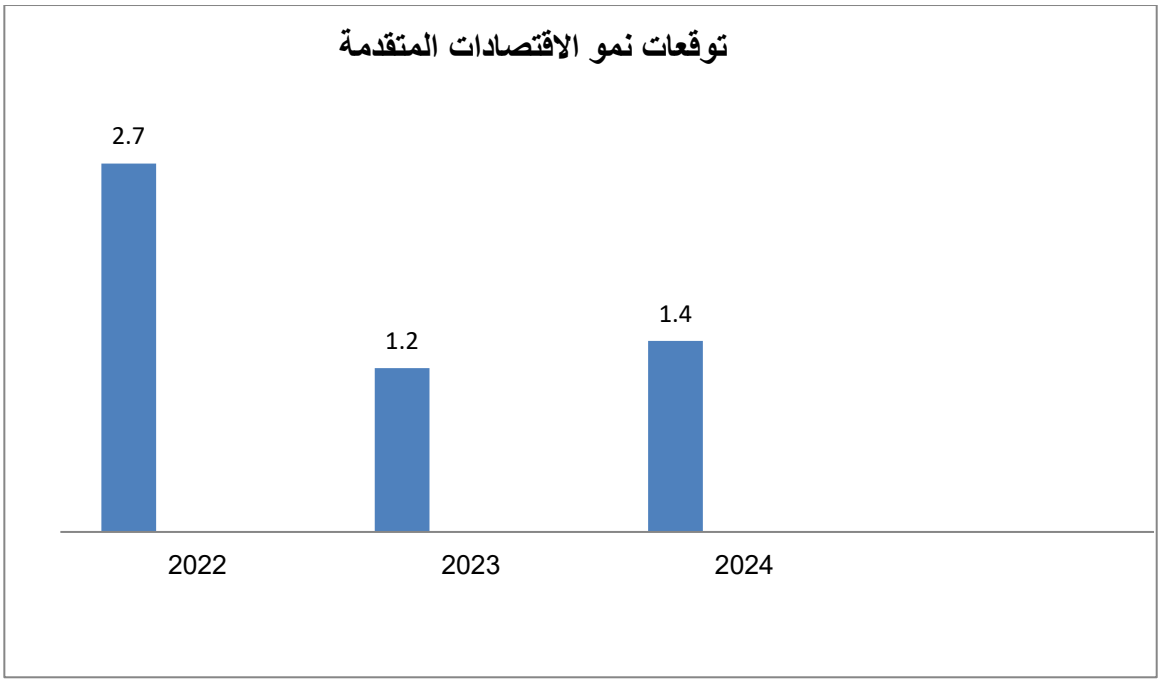

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

-في الولايات المتحدة الامريكية يتوقع هبوط النمو من 1.4 الى 1.0 ومع تعافي النمو في النصف الثاني من عام 2024 سيتحقق النمو بوتيرة اسرع عام2024 مقارنة بعام2023 على اساس ربع سنوي مقارنة بالربع الرابع من العام .

-ويتوقع في منطقة اليورو انتهاء المسار التنازلي عند 0.8 عام 2023 قبل ان يرتفع الى 1.6 في عام 2024.ويرجع رفع التنبؤات بمقدار 0.2 نقطة مئوية في عام 2023 الى اثار تعجيل البنك المركزي الاوروبي برفع اسعار الفائدة وتاكل الدخول الحقيقية.

-ويتوقع بلوغ النمو في المملكة المتحدة -0.6 في عام 2023 وهو مايعني خفض التوقعاتت بمقدار 0.9 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات اكتوبر انعكاسا لتشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وضيق الاوضاع المالية واستمرار ارتفاع اسعار بيع الطاقة بالتجزئة الدي يشكل عبئا على ميزانيات الاسر المعيشية.

الشكل(7): توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية.

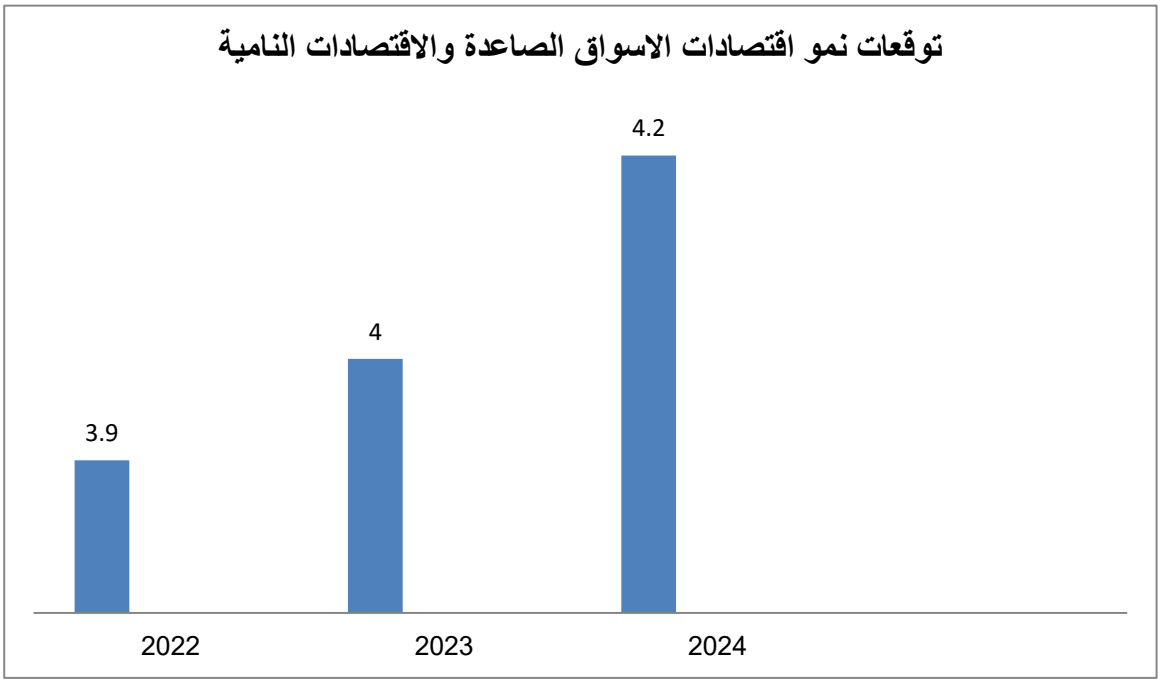

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

-وفيما يخص اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يتوقع ارتفاعا للنمو بصورة طفيفة من3.9%في عام2022الى 4.0%عام 2023و4.2 %في 2024، في ظل رفع التوقعات بمقدار 0.3 نقاط مئوية لعام2023 وخفض للتوقعات قدره 0.1 نقطة مئوية لعام 2024 وسيحقق حوالي نصف اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نموا أقل من عام 2023 مقارنة بعام 2022.

-ويتوقع في اليابان ارتفاع النمو 1.8 %في عام 2023 مع استمرار الدعم المقدم من السياسة النقدية والسياسة المالية العامة وسوف تلقي استثمارات قطاع الاعمال دعما من ارتفاع ارباح الشركات الدي يرجع الى انخفاض سعر الصرف وفي عام 2024 يتوقع تراجع النمو الى 0.9% مع تلاشي اثار الدفعة التنشيطية السابقة.

-وتشير التوقعات الى انتهاء المسار التنازلي للنمو في اوروبا الصاعدة والنامية في عام 2022 حين بلغ 0.7 % ورفعت التنبؤات بشانه مند اكتوبر لعام بمقدار 0.9 نقطة مئوية ليصل الى 1.5% ويعكس دالك انكماشا اقتصاديا اقل في روسيا عام 2022(ويقدر -2.2 %مقارنة بالنسبة المتوقعة وهي -3.4%) يعقبه نمو ايجابي محدود في 2023.

-ويتوقع ارتفاع للنمو في **آسيا الصاعدة والنامية** في عامي 2023و2024الى 5.3%و5.2% على التوالي.بعد هبوط النشاط الاقتصادي على نحو أعمق من المتوقع في عام 2022 ووصوله الى 4.3% والذي يعزى الى اقتصاد الصين.

-وفي الصين ينطوي تباطئ نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الربع الرابع من عام 2022 على تخفيض التوقعات قدره 0.2 نقطة مئوية للنمو في 2022 ويتوقع ارتفاع للنمو عام 2023ب 5.2% ودالك انعكاسا للتحسن السريع في مستوى التنقل. ثم انخفاضه الى4.5% في عام2024 قبل ان يستقر في مستوى اقل من 4% على المدى المتوسط وسط تراجع ديناميكية الاعمال وبطء التثقدم في تنفيد الاصلاحات الهيكلية.

-ومن المتوقع ان يتراجع النمو في الهند من6.8% في عام 2022 الى 6.1% عام قبل ان يرتفع الى 6.7%في 2024 في ظل صلابة الطلب المحلي .

-ويتوقع تراجع النمو في الشرق الاوسط واسيا الوسطى من 5.3 %في عام 2022 الى 3.2 %في 2023 مع تخفيض قدره 0.4 نقطة مئوية قي التوقعات مند اكتوبر.

وفي افريقيا جنوب الصحراء. من المتوقع ان يظل النمو معتدلا وبلوغه 3.8 %في عام 2023. في ظل طول امد التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا برغم تحسن التوقعات بعض الشئ مند اكتوبر.قبل ان يرتفع الى4.1 %في 2024 ويعكس رفع التوقعات بشكل طفيف في عام 2023(0.1 نقطة مئوية) ارتفاع النمو في نيجيريا خلال2023 في ظل تدابير معالجة قضايا انعدام الامن في قطاع النفط.

-شهدت جنوب افريقيا انتعاشا بفضل فتح الاقتصاد عقب جائحة كورونا في 2022.ويتوقع انخفاض النموباكثر من النصف في 2023.ليصل الى1.2 %انعكاسا لضعف الطلب الخارجي.والانقطاعات في التيار الكهربائي.والقيود الهيكلية.

المطلب الثاني:أفاق النمو حسب البنك العالمي.

يعرض البنك العالمي توقعات وتنبؤات مستقبلية لسنوات القليلة الموالية ثم يقوم بتحليلها ويسلط الضوء على أهم أسباب إرتفاع معدل التضخم ونقص الإستثمار في بلدان النامية ثم يعرض بعض التوصيات لمواجة هاته المشاكل.

توقعات البنك العالمي لسنة 2023و2024.

الجدول(4): توقعات البنك العالمي لنمو لسنتي 2023و2024.

الناتج المحلي الحقيقي	تقديرات 2022	توقعات2023	توقعات 2024
العالم	2,9	1.7	2,7
الاقتصادات المتقدمة	2,5	0,5	1,6
الو م ا	1,9	0,5	1,6
منطقة اليورو	3,3	0,2	1,6
اقتصادات الاسواق الصاعدة	1,2	1,0	0,7
شرق أسيا و المحيط الهادي	3,4	3,4	4,1
الصين	3,2	4,3	4,9
الإتحاد الروسي	2,7	4,3	5,0
تركيا	5,2	4,8	4,9
بولندا	3,4	1,3	3,7
أمريكا اللاتينية	0,2	0,8	2,8
المكسيك	3,5	0,9	1,6
الأرجنتين	4,7	2,0	4,0
جنوب اسيا	4,4	3,5	5,5
إفريقيا جنوب الصحراء	3,4	2,9	6,1
نجيريا	3,1	1,4	3,2

الهند	6,9	5,5	5,8
جنوب إفريقيا	1,9	1,4	1,8

المصدر: البنك الدولي، تقرير مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2023

تشير أحدث توقعات البنك العالمي على تراجع النمو العالمي إلى 1.7% في عام 2023 في جميع مناطق العالم بعد ان كان في 2022بـ4.1% نظرا لتراجع أسعار معظم السلع الاولية واثار صدمة كورونا، حيث يحتمل حدوث ركود عالمي لهذه السنة وستكون وتيرة النمو هذه هي الثالثة من حال الأضعف مما يعكس حد كبير المزيد من الإجراءات النقدية الصارمة.

ويحذر البنك العالمي من ان خطر التضخم ومحدودية الانفاق في اطار الموازنات العامة يحفزان واضعي السياسات في كثير من البلد ان على سحب الدعم الذي تتيحه السياسات رغم التباطئ الحاد للاقتصاد العالمي.

وينبه الى ضرورة ان يكون واضعو السياسات في اقتصلدات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الاستعداد لادارة التداعيات المحتملة للتشديد المتزامن للسياسات على مستوى العالم.

ويتوقع ان يهدا نمو التجارة العالمية مع ضعف الطلب على نطاق واسع سنة 2023 قبل ان يتسارع في 2024.

–ومع أنه من المتوقع عودة مستويات الناتج والاستثمار في الاقتصادات المتقدمة العام القادم إلى اتجاهاتها السائدة قبل حلول الجائحة، فإنها ستظل دون هذه الاتجاهات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب معدلات التطعيم المنخفضة، وتشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، واستمرار تداعيات الجائحة وآثارها.

وتشوب آفاق المستقبل احتمالات مختلفة لتدهور الأوضاع منها تعطيلات متزامنة للنشاط الاقتصادي بسبب الحرب الروسية في اوكرانيا، واستمرار اختناقات جانب العرض، وخروج توقعات التضخم بعيداً عن المستهدف، والضغوط المالية، والكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وانحسار مُحرِّكات النمو طويل الأجل. ومع عدم امتلاك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لحيز للتصرف من خلال السياسات لدعم النشاط الاقتصادي اذا اقتضت الحاجة، قد تتفاقم مخاطر حدوث هبوط حاد.

الشكل(8):تغيرات معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى بحسب تقرير البنك العالمي

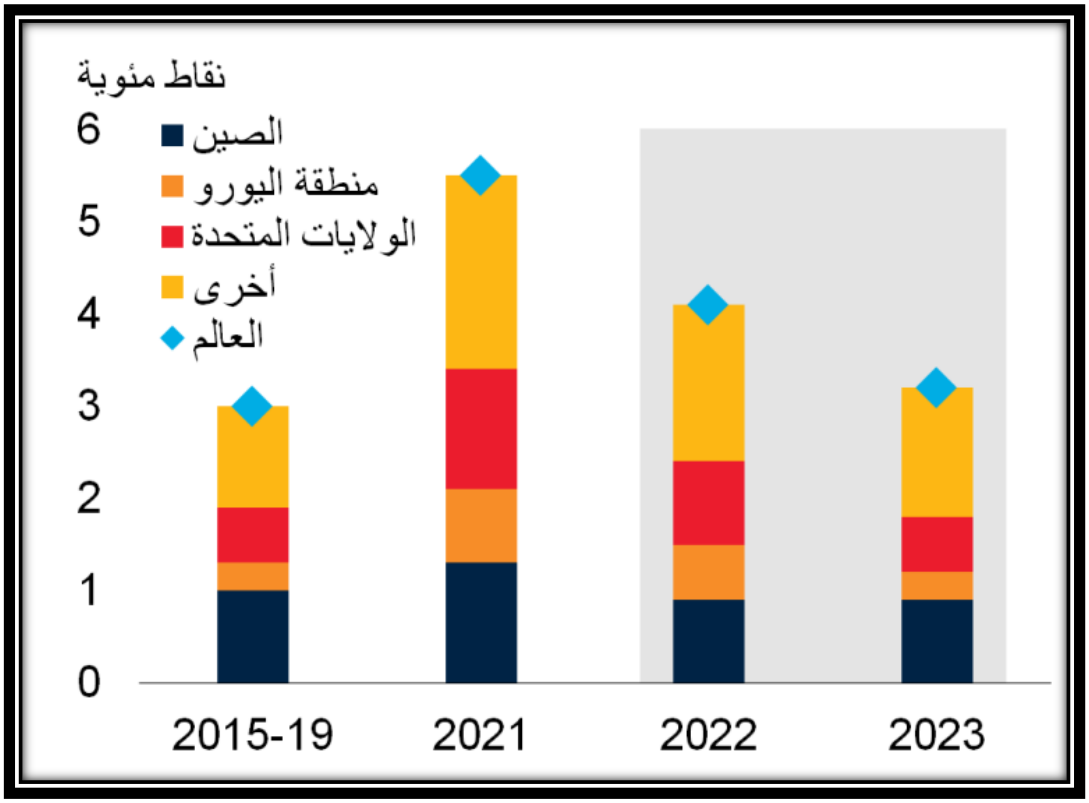

المصدر: البنك الدولي.

يُظهر الشكل نسبة المساهمة في النمو العالمي خلال الفترة 2021–2023، ويشير العمود الأول إلى متوسط المساهمة في النمو في فترة السنوات 2015–2019. وتُحتسَب الإجماليات باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي وأسعار صرف السوق في السنوات 2010–2019 تشير المنطقة المظللة إلى توقعات.

–تشير التقديرات إلى أن معدل النمو العالمي سيشهد تباطؤاً حاداً مع تبدُّد آثار الانتعاش الأولية للاستهلاك والاستثمارعام2023، وإنهاء العمل بتدابير دعم الاقتصاد الكلي،ويُعزَى جانب كبير من التباطؤ العالمي في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ إلى الاقتصادات الكبرى، وهو ما سيؤثِّر أيضا على الطلب في اقتصاداتالأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ويعود سبب تباطا النمو في الاقتصادات الكبرى الى الضغوط التضخمية وتراجع اسواق العمل، واستمرار اضطرابات سوق الطاقة في اوروبا، ومن المتوقع ان يرتفع النمو بشكل متواضع عام2024، مع انحسار الرياح

المعاكسة للسياسات واستقرار اسواق الطاقة، ويمكن استمرار التضخم المرتفع الدي يتطلب استجابة سياسة نقدية اكثر عدوانية خطرا هبوطيا كبيرا.

الشكل(9):انحراف الناتج عن اتجاهات ما قبل جائحة كورونا

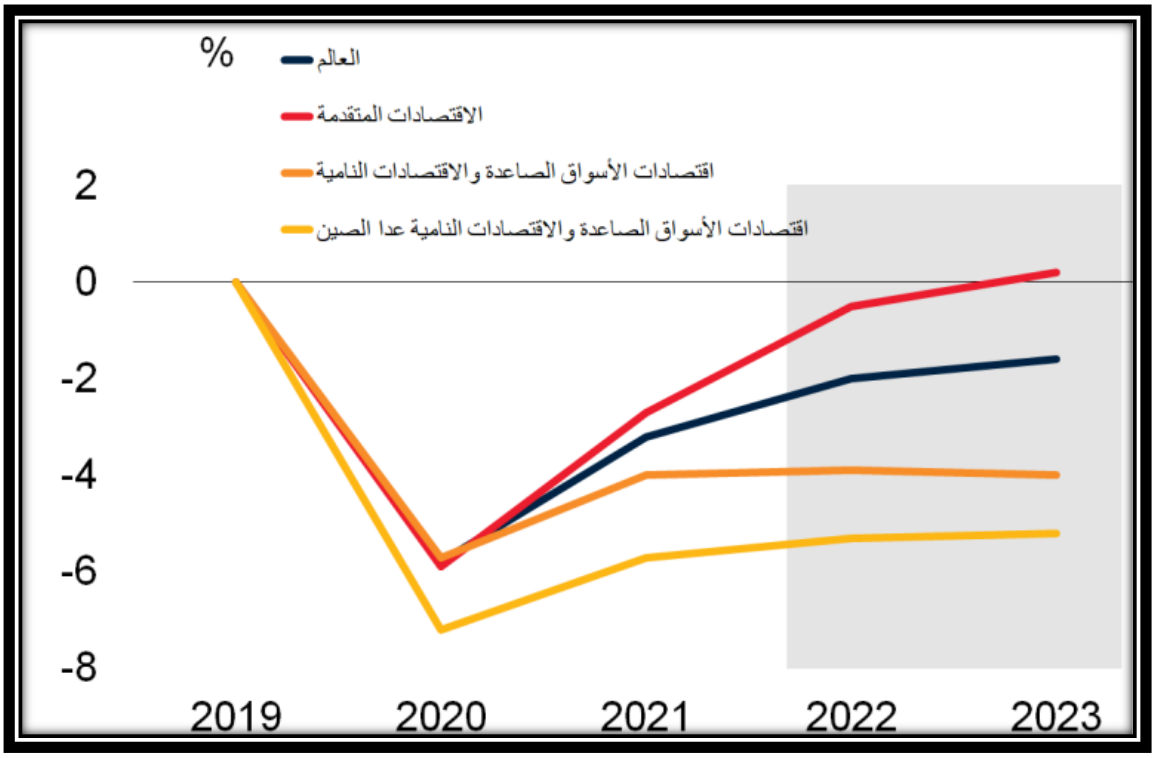

المصدر: البنك الدولي.

يظهر الشكل اعلاه نسبة الانحراف المئوية بين احدث التوقعات والتنبؤات من تقرير الافاق الاقتصادية العالمية بالنسبة لعام2023 تم تمديد خط الاساس في يناير 2020 باستخدام النمو المتوقع لعام 2022 وتحسب الاجماليات باستخدام الاوزان الترجيحية لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط اسعار الدولار الامريكي واسعار الصرف.

– تشير المنطقة المظللة الى توقعات على النقيض من الوضع في الاقتصادات المتقدمة حيث يتوقع تراجع الاقتصادات النامية للناتج المحلي تراجعا كبيرا جراء جائحة كورونا والغزو الروسي لاوكرانيا ولن تكون مسارات النمو فيها قوية بالقدر الكافي لعودة الاستثمار او الناتج الى اتجاهات ماقبل الجائحة في الفترة 2023–2024.

–اما بالنسبة للاقتصادات والاسواق الصاعدة والنامية فقد تدهورت التوقعات بشكل ملحوظ عام 2023 بسبب تشديد اوضاع المالية وضعف الطلب الخارجي ومن المتوقع ان يؤثر التضخم المرتفع وتشديد السياسة النقدية والاثار السلبية لغزو روسيا لأوكرانيا على نشاط الاسواق الناشئة والبلدان النامية بشكل خاص نظرا لارتفاع اسعار السلع ونقص الغذاءوعدم القدرة على تحمل الديون .

الشكل(10): سيناريوهات النمو المتوقعة لسنة 2023 و 2024 بحسب البنك الدولي

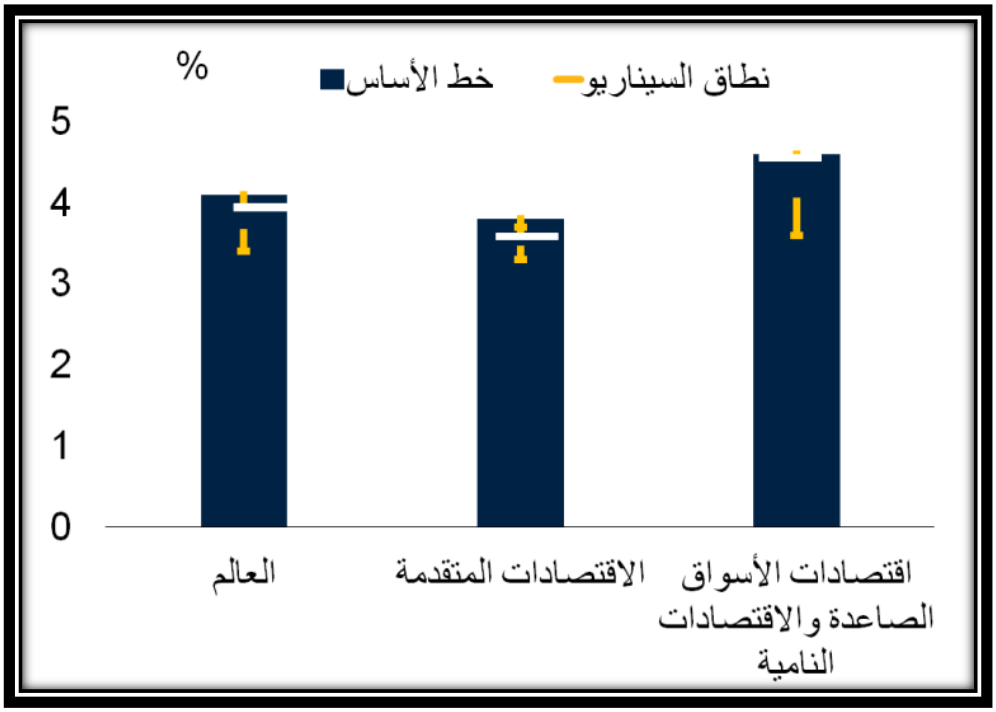

المصدر: شركة إكسفورد ايكونوميكس والبنك الدولي.

تشير الخطوط الصفراء إلى نطاق سيناريو تدهور الأوضاع تواجه فيها الاقتصادات (18 اقتصادا متقدما و22 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) مجموعة متنوعة من الصدمات غير المتوقعة المرتبطة بالجائحة تتراوح من نحو العُشْر إلى العُشْرين من حجم الصدمات في النصف الأول لعام 2020.

وقد يكون امتداد تباطؤ النمو العالمي من 2021 إلى 2023 أشد وطأةً لو أن الانتشار السريع لجائحة كورونا طغى على قدرات الأنظمة الصحية ودفع إلى إعادة فرض تدابير صارمة بسبب الجائحة في الاقتصادات الكبرى.

ومن المحتمل أن تؤدي اضطرابات الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا و الحرب الروسية في اوكرانيا إلى مزيد من التراجع لمعدل النمو العالمي 2023بما يتراوح من 0.2 إلى 0.7 نقطة مئوية وذلك تبعا للافتراضات الأساسية المُستخدمة وقد تؤدي الاختلالات المصاحبة أيضا إلى اختناقات في إمدادات المعروض وتفاقم الضغوط التضخمية.

وفي الواقع يشير سيناريو البنك الدولي الى ان الدرجة المتوقعة من تشديد السياسة النقدية العالمية لن تكون كافية لاعادة التضخم الاساسي العالمي الى معدل متوافق مع اهداف البنوك المركزية خلال الافق الزمني المعتاد لمدة عامين تقريبا.

ويفترض ان ترفع البنوك المركزية الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الاسواق الناشئة والبلدان النامية معدلات فائدتها الاساسية بمقدار 100 نقطة اساس فوق الافتراضات الاساسية بين الربع الاخير من 2022 والربع الاول من 2023 وتختار الحفاظ على هذا الفارق حتى عام 2024 وستؤدي هذه الزيادات الاضافية في اسعار الفائدة الى ارتفاع معدل الفائدة العالمي قصير الاجل من4.7%-عام 2022 الى متوسط 0.6 %خلال فترة 2024/2023، ما يعني تشديدا متواضعا للأوضاع المالية العالمية بالنسبة للبنك الدولي.

سيظل الاقتصاد العالمي يفلت من الركود لكن مع ذلك سيشهد انكماشا عالما كما حصل في انكماش عام 2001 ويتوقع ان يتعافى النشاط العالمي في عام 2024، لكن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي المتوقع بنسبة 2.7%يظل اقل بمقدار 0.3 نقطة مئوية من المعدل الاساسي .

وستتجنب الاقتصادات المتقدمة بشكل عام انكماش النتاج السنوي عام 2023، مع نمو بنسبة 0.5% لكن التشديد الاضافي لسياسة النقدية يتسبب في ركود تقني في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو عام 2023 ويفترض ان تؤدي هذه الخطوة في السياسة النقدية الى اعادة تسعير حادة للمخاطر في الاسواق المالية العالمية، مما تؤدي الى تفاقم نقاط ضعف الاقتصاد الكلي المتزايدة بالفعل .

خلاصة الفصل الثاني

تكمن اهمية تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في معرفة مستوى بلدان العالم واستيعاب المخاطر التي تهدد كل دولة، نستنتج من خلال هذا الفصل ان توقعات النمو الأقتصادي لها اهمية بالغة في تقديم تنبؤات مستقبلية، وتوصيات وتوجيهات يجب اتباعها من قبل البلدان لمحاربة وتخطي المشاكل الإقتصادية والمخاطر التي تهددها.

تعد التقارير الدولية للنمو وسيلة للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي تواجه إقتصاد الدول،وتقوم بتحديد السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث يقدم بعض البيانات والاحصاءات وتحليلها ثم يقدم توصيات وتوجيهات للتصدي ومواجهة المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة والفقر وغيرها، وفي الاخير نستنتج بأن التقارير الدولية تلعب دورا هاما في تشكيل الاقتصاد العالمي وتحديد الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية وتقديم الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية مجددا.

خاتمة

لقد تناولنا خلال هذا البحث دراسة تغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي في الفترة الممتدة بين 2002-2022، بدأنا الموضوع بدراسة الإطار النظري لمعدل النمو الإقتصادي من تعريفه، والعوامل المؤثرة فيه،وأهم نظريات المفسرة للنمو الإقتصادي مع نماذجه.

وفي الاخير تطرقنا إلى مفاهيم التقارير الدولية،ومعدلات نمو الاقتصاد العالمي منذ2002الى2022 ،وتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لسنتي2023 و2024 واستنتجنا بأن ظاهرة النمو الإقتصادي لها اهمية بالغة لعدة أسباب،حيث انه يساعد على فهم الصحة العامة للاقتصاد العالمي وايضا يساعد على تحديد الأنماط والاتجاهات التي يمكن أن تؤثر على توقعات النمو الإقتصادي المستقبلي.

ان دراسة الإقتصاد العالمي تساعد على توجيه السياسة الاقتصادية وتحديد الفرص والتحديات لتخفيف المخاطر وتعزيز التعاون والاستقرار الدولي، ومحاربة الفقر وموجات التضخم العالمي والبطالة بالإضافة إلى التوزيع العادل للنمو عبر العالم وخلق تنمية مستدامة.

-النتائج:

من خلال دراستنا المتعمقة لبحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في مايلي:

- ان النمو الإقتصادي الركيزة الأساسية لكل دولة سواء المتقدمة او النامية.
- ان الإقتصاد العالمي يواجه عدة مخاطر وصعوبات منها موجات التضخم والبطالة والفقر خاصة في الاقتصادات النامية.

-التوصيات:

- يتوجب على الإقتصادات المتقدمة بما في ذالك الو.م.ا ادراك اهمية تحقيق نمو أقوى وإجراء إصلاحات اكثر للميزانية.
- يتعين على البنك المركزي الأوروبي النظر الى اتخاذ تدابير اضافية في إصلاح ميزانيات المصارف مثل(بنك سيليكون فالي Silicon vally Bank)عبر تقييمها واعادة رسملة المصارف المبعثرة لرفع الاستثمار.
- يجب التعامل بحذر مع المخاطر المحتملة من انتكاسات تدفق رأس المال وخصوصا في البلدان التي تواجه ضعفا في الطلب المحلي وعجزا في الحساب الجاري.
- يجب على البلدان استيعاب مخاطر العملات الرقمية.

-أفاق الدراسة:

بعد دراستنا المعنونة بتغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي(2002-2022) والإجابة على الإشكالية المطروحة وجدنا انا بحثنا له علاقة بالدراسة الحديثة التي تعني بتغيرات معدل النمو في العالم حيث تبين بعض النقاط التي تحتاج إلى تحليل ودراسة ما جعلنا نقترح مجموعة من المواضيع كآفاق مستقبلية

- دور التقارير الدولية في دراسة تغيرات نمو الاقتصاد العالمي.

- توقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لنمو الاقتصاد العالمي بسنة 2030.
- تأثير إتجاهات النمو العالمي على الاقتصادي الجزائري.

قائمة المصادر المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

-الكتب:

1. روبرت بارو، محددات النمو الإقتصادي، نادر إدريس التل،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 1988
2. سالم النجفي ومحمد القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصول، العراق،1988
3. صربي محمد موسى عريفات، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الاولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2014
4. صلاح الدين الناسق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966
5. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الاسلامي، دار الجامعة الحديثة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006.
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الإقتصادية الكلية، الاسكندرية، مصر ،1997 .
7. عبد القادر محمد وآخرين، النظرية الإقتصادية الكلية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1997
8. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006
9. عبلة عبد الحميد البخاري، نظريات النمو الاقتصادي، التنمية والتخطيط للنمو والتنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006
10. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
11. لوسيا كواليتي، فيكتور إدروغو، مدونة البنك الدولي،2022/11/1
12. محمد علي الليلي، التنمية الإقتصادية، دار الجامعات المصرية،القاهرة، مصر، 1974
13. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر،1999.
14. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي، نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 2001.
15. مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصول، العراق ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب، محمود وحسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006
16. مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات، وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2007.

- **المذكرات**

1. بناتي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، دفعة.2009_ 2008
2. صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006
3. طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة2010_1990 ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر .2012
4. عبد الكريم تاج، نماذج النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، فرع القياس الإقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003.
5. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016_2015
6. كيداني سيد احمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013_2012
7. معط الله امال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر(2012_1970)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015

-المراجع الإلكترونية

1. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي،2022، تباطؤ النمو وتصاعد المخاطر.
2. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، التضخم في اتجاه الذروة وسط أجواء النمو المنخفض، يناير 2023.
3. مجموعة البنك الدولي، تقرير الرائد، آفاق الاقتصاد العالمي، يناير2023 .

4 https://www.imf.ogr/ar/pubications/weo/issues/2023/4/11wordld-economic-outook-april-2023.

5.www.imf.org 2013صندوق النقد الدولي

6. https//www.albankaldawli.org/ar/about/annu al-report2012.

7.شركة إكسفورد ايكونوميكس والبنك الدولي

8.صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل2011"

9. صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل2022"

ملخص

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف اي سياسة إقتصادية مهما كانت، وكونه أقرب مؤشر لإحصاء صورة حقيقية للاداء الاقتصادي، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة افضل، بإعتباره يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة الناتج القومي، مما جعله من اولويات النظريات الإقتصادية والمنظمات الدولية في مختلف البلدان، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة تغيرات معدل نمو الاقتصاد العالمي في الفترة الممتدة بين 2002–2022م.

كلمات مفتاحية:

النمو الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي.

Abstract

Economic growth is considered one of the most important economic indicators, and the goal of any economic policy. It is the closest indicator for assessing a true picture of economic performance, and the locomotive that works to improve the standard of living and more well-being for a better life. It reduces the burden of resource scarcity and generates an increase in the gross national product. Therefore, economic growth is a priority for economic theories, policy makers, and international organizations in various countries. The aim of this study is to investigate the changes in the global economic growth rate during the period extending from 2002 to 2022.

Keywords :

Economic growth, Economic Theories, Economic Growth Rate.